
البَديل الثوري
لمشروع الدَولة
الفلسطينية التصفوي

البديل الثوري لمشروع الدولة الفلسطينية التصفوي

مقدمة

تحدثت الصحافة والأقلام كثيراً عن حرب "6" تشرين الأول, معددة الانجازات التي لا تنكر, ولكنها تجاوزت أحياناً الواقع بتسميتها بحرب التحرير الوطنية مع أن وصفات عديدة أعطيت لهذه التسمية متجاوزة الصفة السياسية لها فقيل فيها (حرب يوم الغفران, إلى حرب الصيام, نهاية بالحرب الرابعة), وقد اوضحت الأيام المتعاقبة لوقف اطلاق النار أن أكثر الصفات التصاقا بالحقيقة أنها حرب 242 أي أن افقها السياسي لم يتجاوز في أحسن حالاته هذه الحدود السياسية والمرتبطة بالوصول لتنفيذ قرار مجلس الأمن 242 عام 1967.

- قبل 6 تشرين دفعت المقاومة إلى حوامات سياسية عربية بهدف قتلها وجرفها مع تيار الاستسلام أو تدويخها وإفقادها توازنها السياسي, وكان آخر حوام سياسي أريد لها أن تقع فيه (الجبهة الشرقية) والتفاهم مع النظام الأردني الذي أدخل المقاومة في العديد من النقاشات ووجهات النظر المتباينة تحت دعوى التكتيك المستند إلى حيثيته "الرعب من العزلة العربية" ووصلت التمنيات في اقصاها إلى تصوير نظام الأردن (بشأن كاي شيك) اباح ماو لنفسه في مواجهة الغزو الياباني أن يتحالف معه تحت لواء الكومينتانغ. الخ من المعزوفة المهلكة للعقول, وجاءت أحداث "6" تشرين, ومن انجازاتها أن تضع الحقيقة ساطعة أمام المتفائلين, بأن نظام الأردن هو نظام, أيلول 1970 وهو قائد حملة التصفية الشهيرة التي تستند إلى حيثية لا تزول إلا بزوال النظام, والقائلة بأنه الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. كما دعم النظام هذه الحيثية بمشروعه التآمري المسمى بمشروع المملكة العربية المتحدة.

الثورة بين معطيات الاستمرار ونهج التسوية

إن محاولات جر المقاومة إلى التوافق مع أعدائها ليست بالجديدة ولن تنتهي عند الجديد في أيامنا هذه الذي يدعو المقاومة لولوج حوام آخر. لقد عاشت المقاومة مسلسلاً رهيباً وطويلاً كادت تسفر بعض حلقاته عن غاياتها فس غنق صوت التمرد الفلسطيني, ومن أخطر الحلقات التي تجاوزتها المقاومة أحياناً وبالصدمة أحياناً أخرى:

1- عزل المقاومة عن التفاعل مع حركة التحرر الوطني العربية.

2- التشكيك المستديم في تحالفاتها العالمية بالتخويف من "بعبع" الشيوعية.

3- محاولات تمزيق داخلية بدعوى ابعاد العناصر والقوى الملحدة.

ولما لم تفلح هذه الاسلحة المخزونة في مستودعات القوى المضادة المدعومة بأموال وإعلام الرجعيات العربية, ابتعدت الوسائل الأكثر حداثة وإغراءً وتضليلاً بدءاً من (الخطة العربية الموحدة, مروراً بالوطن البديل البورقيبي نهاية بدعوى المشاركة في الحصول على "ميكرو دولة" على جزء من أرض فلسطين, لا تستند إلى أية مقومات حياتية اقتصادية واجتماعية وحتى جغرافية ولا يوازيها في الشبه الأقل سوءاً أصغر الامارات الخليجية ومشيخاتها, ولتكون هذه الدويلة أرض الزجر الفلسطيني؟! وبديلاً مريحاً عن التمرد الفلسطيني وتفاعلاته النامكية في المنطقة ودرءاً لتزايد مخاطره على المصالح الامبريالية ومرتكزاتها.

بين النهج الليبرالي والنهج الثوري:

إذا أردنا التوغل أكثر في عناوين دعوات اليوم ذات الصفة الأكثر خطورة على مسار الثورة لتلامسها مع الوضع الجدولي والعربي, لا بد لنا من الوقوف عند نقاط محددة لاستخراج الموقف الثوري, المسنود بالإرادة المصممة على الوصول إلى الهدف الاستراتيجي.
إن فقدان الرؤيا يجعل الطرق عديدة والمجموع شتات تزداد خطورة على واقع المرحلة المسمى بمرحلة التحرر الوطني, إن النهج الثوري رغم مصاعبه وأمان نتائجه بامكانه دحر النهج الليبرالي برغم اختياراته السهلة الأسلوب والخطيرة النتائج. وهنا يجوز لنا أن نستشهد بوثيقة فلسطينية صادرة عن مركز التخطيط تحت رقم 34 تاريخ 1973/1/11.
يقول التقرير: وفي الفكر السياسي العربي المعاصر هناك منهجان للنظرة إلى الموقف الدولي: منهج ليبرالي ومنهج ثوري:

1- المنهج الليبرالي:

وهو منهج لا يبحث عن دوافع الحركة في العلاقات الدولية, ومن ثم فإنه لا يستطيع أن يحدد اتجاهها وتطوراتها المستقبلية, ولذا فإنه لا يستطيع أن يقدم سوى صوراً خارجية وانية للموقف الدولي, من هنا فهو منهج وصفي, وليس منهجاً تحليلياً. كما أن هذا المنهج لا يرى علاقة التأثير المتبادل بين الموقف الدولي العام والموقف المحلي الخاص, ولا ينظر إلى هذه العلاقة إلا من زاوية واحدة وهي تأثير الموقف الدولي العام على الموقف المحلي الخاص. ومن هنا فهو منهج

غير نضالي لأنه يحصر حركة الواقع المحلي في حدود استقبال التأثيرات الدولية ومحاولة التلاؤم معها.

ولأن هذا المنهج عاجز عن رؤية سليمة للتطورات المستقبلية في الموقف الدولي, ولأنه لا ينطلق مع استراتيجية خاصة يحاول أن يؤثر في حركة الموقف الدولي بما يساعد على تحقيقها, فولأن هذا المنهج عاجز عن رؤية سليمة للتطورات المستقبلية في الموقف الدولي, ولأنه لا ينطلق مع استراتيجية خاصة يحاول أن يؤثر في حركة الموقف الدولي بما يساعد على تحقيقها, فإنه يبقي صاحبه في موقف سلبي, يرصد الحركة الخارجية, ويلجأ إلى افتراض الاحتمالات لتطويرها, وإلى طرح بدائل لموقف يتعين عليه أن يتخذها بما يتلاءم مع هذه الاحتمالات.

وهو إن اتجه إلى التأثير في حركة الواقع الدولي فإنه لا يفعل ذلك كتكتيك يخدم استراتيجية خاصة, وإنما يفعل كاستراتيجية في حد ذاتها تهدف إلى تحقيق أحسن الاحتمالات المفترضة أو أقلها سوءاً, وهو عادة يتخبط حينما يفعل ذلك, لأنه يحاول التأثير في واقع لا يعرف حقيقته, فتحول محاولاته إلى ضربات في الفراغ ويترنح بعد كل منها ويفقد جانباً كبيراً من قواه:

نقطة الضعف الجوهرية في هذا المنهج تكمن في أمرين:

أ- أنه نهج وصفي لا يرى إلا السطح ولا يراه إلا في اللحظة الآنية.

ب- أنه ينظر إلى الموقف الدولي باعتباره العامل الرئيسي والحاسم في تشكيل الموقف المحلي الخاص, وليس مجرد عامل خارجي مساعد أو معاكس لتحقيق استراتيجية خاصة.

ويستند دعاة هذا المنهج في المثقفين السياسيين إلى نظرية اتخاذ المقررات "العقلانية" ونظرية "المباريات الاستراتيجية الدفاعية" وهي نظريات أكاديمية تستهدف تحليل استراتيجيات الخصم وطرح الخطط البديلة للوقاية منها, وهي تفترض أن أقصى ما يمكننا فعله هو تقليل خسائرنا, لا تحقيق أهدافنا الاستراتيجية. إن عماد هذه النظرية هو توقيع أسوأ الاحتمالات وإعطاء العدو أعلى تقييم ممكن لقواه الحالية وبالمقابل إعطاء أقل تقييم "واقعي" لقوانا الذاتية. ويقوم أصحاب هذا المنهج بحساب القوى بأعداد الجنود والمدافع والطائرات والأوزان الدولية الحالية. ويبرر هؤلاء المنظرون ذلك الموقف "بالعقلانية" و "الحساب الواقعي" وضرورة الحفاظ على الموارد المتاحة. لقد تخطى مخططو العدو الاسرائيلي الامريكي هذه النظريات الكلاسيكية التي ورثها بعض المثقفين العرب, وأصبح عماد الفكر الاستراتيجي الامبريالي المعاصر هو الفكر الهجومي الديناميكي, لا الدفاع الأستاتيكي.أن هذا المنهج لا يأخذ في الحسبان أن موازين القوى الخارجية تتغير ديناميكياً باستمرار وأنه بالرغم من بعض النكسات والارتدادات الجزئية فإن الميل العام لموازين القوى العالمية يظل لمصلحة الشعوب ولغير صالح الامبرالية, وإن القوى الذاتية يمكن تفجيرها ومضاعفتها بالعمل الثوري الفعال.

2- المنهج الثوري:

ويمكن تبين ملامح هذا المنهج من أوجهه التعارض التالية بينه وبين المنهج الليبرالي:

أ- ينطلق المنهج الثوري من ضرورة وجود استراتيجية ثابتة للحركة في الواقع المحلي الخاص.

ب- ومن ضرورة السعي للتأثير في الموقف الدولي بما يخلق أفضل الظروف التي تساعد على تحقيق الاستراتيجية الخاصة "أي أن الموقف الدولي هنا يظل برغم أهميته عاملاً مساعداً".

ج- وهو يرى الدوافع الحقيقية للحركة الدولية, ولذا فإنه يستطيع أن يحدد اتجاهها, ويتوقع تطوراتها المستقبلية, وبالتالي يستطيع أن يعد نفسه للاستفادة القصوى من ايجابيات هذه التطورات ويحمي نفسه قدر الممكن من سلبياتها.
د- ونظراً لثبات الاستراتيجية الخاصة, وللرؤية الواثقة لحركة الموقف الدولي, فإن الاحتمالات بالنسبة للمنهج الثوري ليست أسلوباً لمواجهة تطورات غير محسوبة, كما أن البدائل لا تمتد إلى هدف الاستراتيجي **بالنسبة للمنهج الثوري فإن الاحتمالات المفترضة, والمواقف البديلة لمواجهتها لا تتعدى حدود التكتيك**, وعلى أساس القدرة أو عدم القدرة على أحداث تغيرات مؤاتية أو صد تأثيرات غير مؤاتية. أن المنهج الثوري من هذه الزاوية يفترض الاحتفاظ دائماً بزمام المبادرة وتجنب الوقوع في مصيدة ردود الفعل.
ومن الناحية العملية, وفيما يتعلق بالوضع في المنطقة العربية يمكن إيجاز الفارق بين المنهجين فيما يلي:

* المنهج الليبرالي:

يسعى إلى التأثير في الموقف الدولي, ليس انطلاقاً من استراتيجية خاصة, ولكن على ضوء رؤية سطحية للعلاقات الدولية, مستهدفاً الحصول على حسن تسوية ممكنة في حدود ما تسمح به الحركة الراهنة للعلاقات الدولية. ولأنه لا يعرف عن بقية مدى اتجاه الحركة الراهنة للعلاقات الدولية فإنه في محاولته التأثير فيها من أجل أحسن تسوية يتخبط, ويبدد القدرة الذاتية في محاولات عشوائية تجعل المنطقة أكثر قابلية لتقبل أسوء تسوية ممكنة.

*أما المنهج الثوري:

فإنه يعتمد إلى خلق وتنمية القدرة الذاتية على احداث تأثيرات مؤاتية في الموقف الدولي, تعود بدورها لخلق ظروف أفضل لمزيد من تنمية وتنشيط قوى الثورة القادرة على تحقيق الاستراتيجية الخاصة.
إلى هنا ويقف الاستشهاد الوارد في وثيقة فلسطينية, لنجيب على مجموع دعوات "التعقل" تحت ثقل الأمر الواقع والموقف الدولي الذي يؤخذ سنداً لتثبيت وجهات نظر ليبرالية. وما يستوقفنا جيداً لنجعله سندنا في الرد على من يعتبر الموقف الدولي عاملاً حاسماً في أخذ الموقف المقرر هو أن نثبت أن العامل الدولي هو عامل مساعد وأن العامل الذاتي هو العامل الحاسم, وهنا تبرز أهمية العامل الذاتي الممتلك لمواصفات الصمود, حتى يصبح هو القوة المؤثرة في القرار وليس المتأثر بها.
أن تعيش المقاومة الفلسطينية ظروفاً شديدة التعقيد, سيعطيها بالضرورة فرصة الحياة الجديدة ويسقط من على جوانبها كل ظواهر الترهل والانفلاش والأمزجة وتصبح عملية الفرز عملية ثورية من حصيلة المعاناة, أما سقوط المقاومة تحت دعوى "التعقل" والأمر الواقع فلن يعطيها القدرة على صناعة أساليب ثورية, من منطلق جغرافي جديد, بقدر ما سينمي ويدفع بقوى الترهل والانتهازية إلى السطح لتقاسم المكاسب وسيحيلها ترهلها إلى بيروقراطية جديدة تصنع من قوامها العصا الغليظة لجلد حركة الجماهير وطلائعها الثورية المتطلعة إلى حقوقها التاريخية, وما كسب عواطف "المهمات الراهنة" و "الحلقات الوسيطة" في ظل اختلال رهيب لصالح قوى العدو المتصادمة يومياً مع ارادة الجماهير الفلسطينية والعربية, إلى اتباع المقاومة

وبالملموس للقوى المعادية للجماهير ويضعها في صف الحسابات الرقمية سواءً أرادت ذلك أو لم ترده.
إن محصلة هذا القول تؤكد على سلامة الموقف تأتي من تحديد الطريق للوصول إلى الاستراتيجية الخاصة بالثورة الفلسطينية, وليس من خلال الاجهاز عليها بقضبان "الحلقات الوسيطة".

الفلسطينيون وقرار "242":

إن المنهج الذي يحاول أن يساوي بين قضية الإنسان الفلسطيني وبين حقوقه التي "اقرها" قرار مجلس الأمن عام 1967 لهو نهج تضليلي أو غبي حتى الكعب.
إن مشكلة الشعب الفلسطيني مع الاضطهاد الصهيوني ليست بحاجة إلى اثباتات جديدة ولا هي غائبة حتى عن عقول الأطفال بحيث تحتاج إلى نقاش, كما أن مسألة "الضفة والقطاع" لا تحتاج إلى نقاش لأنها ملك لشعب فلسطين. لقد حمل شعبنا منذ الانتداب البريطاني الذ أوكل لمندوبيه الساميين, المشاركة في تنفيذ مخطط الصهيونية الممهور بوعد بلفور سنة 1917, حمل على كاهله مسؤوليات الرفض والنضال اليومي ضد الغزوة الصهيونية, وأن مراجع الفلسطينيين ووثائقهم أكثر من أن تحصى حول التطور السكاني في فلسطين ونسبة التوزع والأرض, وكذلك الفرمانات العربية وهياكل اتفاقيات رودس التي اعطت الصهاينة أكثر مما حصلوا عليه في الاعتداءات العسكرية على شعب فلسطين.
إن حقوق شعب فلسطين لا يمكن أن تكون هنا بتنفيذ قرار "242 " بل هي أقدم منه بأعوام. هي تكمن في حقه في وجوده على أرض فلسطين بكاملها وإقامة المجتمع الديمقراطي ودحر الوجود الصهيوني ومؤسساته الفاشية. هذا هو ما تضمنته جميع مواثيق المنظمات والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير, وليس الاقرار بوجود جزء مسلم به للصهونية وجزء لنا. وإلا فماذا عن 400 ألف فلسطيني في لبنان و 150 ألف في سوريا وخمسة وثلاثين ألفاً في العراق و300 ألف في فلسطين؟ هذه حقائق تصرخ في وجه حق جزء من الشعب الفلسطيني وتقرير مصير جزء من الشعب الفلسطيني وهذا يستوجب بالتالي شروحات عن مصير الجزء الأكبر وحقه المشروع.
إن السنوات الماضية من تاريخ المسيرة المسلحة الفلسطينية لم تترافق بوثائق مادية مثبتة على الاشارة فلسطينياً إلى قرار "242" والتصاقه بصحة الموقف الفلسطيني بقدر ما التصق بشعارات الأنظمة العربية وربطها له بما احتل من اراضيها في حزيران 1967.
إن صكوك المعادلات لا تلغي وحدة المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني خارج وداخل وطنه, ولا تجيز لمسيرة شعبنا لطيلة أكثر من نصف قرن أن تضع دعوى الحقوق الجزئية المبسترة أمام خيارات الحدود الآمنة للاحتلال الصهيوني أو قبول "أفضل السيء" (مشروع المملكة المتحدة) خلاصاً من الاضطهاد القومي, ولا تجيز لنا هذه التشويهات لحقوقنا إلا طريقاً واحداً وذراعين يمتدان بقوة لخوض الصراع بوجهيه القومي والطبقي المتصادمة قواهما المادية مع الامبريالية العالمية والرجعية العربية وأكثرها تماساً الأردنية. أن المفاضلات لا يجب أن تقودنا إلى تسابق على الاستسلام المرتهن بقبول مبدأ المفاوضة أو قلة الانجاز وراء سراب يقود في النهاية إلى الافراغ والعزلة الجماهيرية.
إن الخيار الوحيد المشروع أمامنا هو وحدة الموقف وصلابة القرار واستمرار الثورة في مواجهة كل أنواع الاضطهاد الذي لحق بشعبنا, وهو سلاحنا الوحيد الذي نستخرجه بقوة وحق

من وسط دوامة المعادلات الصعبة والتي أخطر ما فيها التصفية السياسية, وسيبقى في نهاية الأمر الانسان الفلسطيني هو القضية.
وأن أفضل ما يمكن أن نقدمه من استخلاص لرأي جماهيرنا مأخوذاً من المؤتمر الشعبي الفلسطيني الذي انعقد في نيسان 1972 حيث يقول أحد أهم قراراته ما يلي:
- انعقد المؤتمر في ظل محاولات قوية من جانب الأنظمة العربية المعنية بالمواجهة مع العدو, لجر الثورة الفلسطينية داخل أطار استراتيجياتها لإزالة آثار العدوان, وهي استراتيجية الحل السلمي, ولإجبارها على التخلي عملياً عن شعارها الاستراتيجي وهو تحرير كامل التراب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية وطنية ديمقراطية (وفقاً للمفهوم العلمي لحق تقرير المصير) وأخذت هذه المحاولة شكل تقسيم الحقوق الفلسطينية إلى حقوق تاريخية (غير محدودة) وإلى ما يسمى بحقوق سياسية راهنة في حدود قطاع غزة والضفة الغربية والقدس. مع تلميحات صريحة إلى أن العمل الفلسطيني إذا سار بمفرده _أي خارج أطار التسويات) فإنه يعرض نفسه للعزلة.

الفلسطينيون والأنظمة العربية:

إن الموقف الرسمي العربي تجاه القضية الفلسطينية لا يسير باتجاه ثوري. بل على عكس تظهر القرائن المزيد من التقهقر في المراحل الأولى والمزيد من الاستسلام في المراحل الثانية من تاريخ القضية. وأن انفتاحاً عاشته المقاومة الفلسطينية في السنوات الأخيرة, لا ينم عن سلامة التوجه وتوافقاً استراتيجياً في الموقف بمقدار ما حمل من نوايا الاستخدام كأوراق رابحة في المنازلات الدولية أو المحلية حتى بلغ مجموع القرارات ما تجاوز حدود العقل, ولكن هذا لا يلغي في الأصل النظرة المتفحصة لطبيعة هذه الأنظمة وبناها السياسية والاقتصادية والاجتماعية, يؤكد مسارها المتصاعد في تدمير وسائل الانتصار (من قهر للحركة الديمقراطية إلى تحطيم لوتائر التحولات الاجتماعية وتنمية القطاع الخاص وتحطيم لقوى التحالف) حتى احالت في مساحات واسعة من وطننا العربي أداتها العسكرية إلى أداة قهر وبطش يومي للجماهير العربية, لا يمكن أن يصنع التحرير بتعويذات عجائزية إذ لا بد له من وسائل وأدوات يكون سندها الأول جماهير الأمة وطاقاتها المسؤولة المستعدة للاستماتة في الدفاع عن مكاسبها الثورية الحقيقية.
إن تحول الأرض العربية الملاصقة على الأقل لمواقع العدو إلى قلاع حرب طويلة جماهيرياً واقتصادياً. جماهير معبأة مسيسة مسلحة ومصانع ومدارس ومستشفيات تحت الأرض (إلى صيداً سهلاً لأسلحة العدو) هو الوسيلة الوحيدة لاطالة مدى المعركة وتدمير قوى العدو, مهما بلغ دعمها الذي لم يفاجئنا الامبرياليون به, بل فاجأ الأنظمة لأنها لا تدرك بحسها الديماغوجي حقائق الترابط بين الامبريالية والصهيونية.
إن الواقع العربي الراهن بحاجة إلى مجموعة من التغيرات حتى يصبح في مواقع الحرب الطويلة النفس الصبورة, وهذا سيبقي الملايين من شعبنا العربي رهينة العجز عن القيام بدورها الحقيقي في المعركة ما لم تبادر إلى أخذ زمام أمورها بيدها.
وبفهم منظمة التحرير الفلسطينية الواعي لكل هذه التناقضات والعوائق انطلق الصوت الفلسطيني مسجلاً موقفه في اجتماع لجنة وزراء الخارجية والدفاع العرب في 1972/11/12

والموقف العربي يتحرك محكوماً بانتظار المبادرة الامريكية لحل مسألة الصراع مع العدو الصهيوني.

مرتكزاً مندوب منظمة التحرير إلى مبادئ أساسية وهي:

أ- أن يكون الواقع العربي السيئ موضع تفكيرنا لتغييره إلى الأفضل وليس مصدر تفكيرنا فيتحكم في سلوكنا ونضالنا ويدفعنا إلى العجز والخوف في حسابات الربح والخسارة.
ب- إن الانتصار المسلح هو البداية الحقيقية للسلم العربي.
ج- إن الأمن القومي, وليس الأمن الاقليمي, يجب أن يكون منطلق النضال, وبذلك تكون ساحة المعركة في كل الوطن العربي, وخاصة أراضي دول المواجهة.
د- عدم فصل الاقتصاد العربي عن النضال العربي في المجال الدولي وأن يكون كل شيء للمعركة.
ه- أن يكون زمام المبادرة في ايدينا وليس في يد الدول الكبرى.
و- التأكيد على أن الخلاف مع النظام الأردني هو خلاف حول موقف هذا النظام من القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني, وبالتالي فإن الموقف العربي المتناقض مع الموقف الأردني يجب أن لا يتغير إلا بتغير الموقف الأردني بشكل جذري قولاً وممارسة.
إن وضع هذا التصور بخطوطه العريضة كاف أن يكون رأياً عن طبيعة هذه الأنظمة ونظرة المقاومة إلى المعركة مع العدو بأبعادها الوطنية والقومية.

الفلسطينيون وحركة التحرير الوطني العربية :

لم يشهد الشعب الفلسطيني ولا في مرحلة من مراحل نضاله الوطني التحرري, عزلة إقليمية أو نفوراً قومياً, بل أكدت مجموعة نضالات الشعب الفلسطيني أصالة روحه الوطنية العربية وانفتاحه على حركة التحرر الوطني العربي منذ العشرينات. وقد جاء تاريخ الشعب الفلسطيني المعاصر شاهداً على ذلك, إذ شهدت المنطقة العربية ما بعد الخمسينات الناصرية والقومية العربية إذ لم يخل حزب عربي أو منظمة من وجود عناصر وكوادر فلسطينية فاعلة وأحياناً مؤسسة باتجاه الارتباط العضوي لشعبنا وقضيته بالقضية العربية. وقد توجت حركة المقاومة الفلسطينية التي لعبت دوراً طلائعياً في المنطقة هذا التوجه بفعلها اليومي من خلال العملية الثورية التي مثلتها فيما بعد حزيران قائدة بذلك حركة التمرد على الواقع المذل.
من هنا يتبين لنا أن أي نظرة لطبيعة الصراع الذي تخوضه جماهيرنا في مواجهة أعدائها بمنظار جزئي أو اقليمي غير قادرة على رؤية الترابط الجدلي فيما بين المسار العربي لخريطة التناقض بين شعوب الأمة العربية وأعدائها , سيكون قاصراً عن وضع التصور العلمي لفهم طبيعة العدو وقوى الثورة.
لقد شهد عام 1972 انعطافاً في علاقة حركة المقاومة الفلسطينية بحركة التحرر الوطني العربية, كونه مثل نقطة استقطاب لمجموع قواها على تباين انتماءاتها موحداً (الجبهة العربية المشاركة), ضمن الحد الأدنى, لكن هذا كان يعني الشيء الكثير والكبير خاصة وأنه جاء رداً على حالة الانحسار والحصار لقوى حركة التحرر والتقدم في المنطقة بدءاً بمجازر الأردن مروراً بضربة الحزب الشيوعي السوداني من قبل الفاشية العسكرية نهاية بهجمات الرجعية السعودية المتكررة على حركة التحرر التقدمية في الخليج واليمن الديمقراطي.

إن جماهيرنا لن تسمح بأي انفكاك بين حركتها الطلائعية المسلحة والحركة الوطنية العربية وأن أي سقوط لحركة المقاومة الفلسطينية في دوامة المفاوضات أو المشاريع التصفوية للقضية سيعني ذلك وبالضرورة, وسيكون أو ظاهرة سلبية في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية وسيؤدي إلى عزلها داخل إطار مشوه, سرعان ما يحيل الواقع الفلسطيني إلى موقف انفعالي يحمل في طياته نشوء كتائبيين فلسطينيين. وهذا بالضرورة لا يعفينا ولا يعفي حركة التحرر الوطني من مسؤولياتها التاريخية كون مسيرتنا تعرضت ولأكثر من مرة وفي أكثر من موقع لأن تكون ضحية ضعف الحركة الوطنية العربية واهتزاز بناها السياسية والتنظيمية وعدم قدرتها على التقاط أنفاسها في حسم معاركها مع الأنظمة ذات الصفة الرجعية والاستسلامية, وكونها أسيرة النضالات التقليدية, وهذا الواقع يؤكد على أهمية ودور حركة التحرر الفلسطيني وفعلها المتصاعد باتجاه التكاتف المشترك, وليس الاقلاع عن تحمل المسؤولية النضالية المشتركة بالتلهي بالحقوق المجتزئة.

الامبريالية وتصوراتها المستقبلية للمنطقة:

لن تكف الامبريالية عن طيبة خاطر عن وضع المخططات المتلائمة مع طموحاتها لوضع التصورات المادية للمنطقة العربية موضع الاقرار النهائي مبتدئة بالإحراج منتهية بالشكل.

- إن الامبريالية الامريكية وعميلتها الصهيونية تلوحان بالتسوية الخاصة بالأرض المحتلة حتى تستدرجان الأنظمة العربية المعنية إلى تقديم التنازلات والتراجعات على حساب المصلحة الوطنية وعلى حساب الأراضي العربية المحتلة بما يخدم الهدف النهائي للامبريالية والصهيونية الداخلية والسياسية فيها حتى تفرض الولايات المتحدة و(اسرائيل) سيطرتهما الكاملة عليها.

إن الترهات التي تصدر عن بعض الأنظمة وكأنما اكتشفت الغرائب بقولها (أننا وجدنا أنفسنا بمواجهة أمريكا) ما هي إلا في أبسط حالاتها تعبيراً عن عهر سياسي يمتاز بالوقاحة, إن الامبريالية تركز في توجهها للمنطقة وحتى في أعتى أزمتها منطلقة من نقطتين أساسيتين:

أ- تجميد الصراع في المنطقة عند نقطة معينة تتلاءم مع الصيغة التي تراها لقرار مجلس الأمن.

ب- إعادة ترتيب خارطة المنطقة سياسياً بما يتوافق واستمرار مصالحها, وتوسيع نفوذ ركائزها السياسية (مثال دور السعودية في القرار السياسي).

* تقرير مركز التخطيط رقم 37 تاريخ 1973/3/5, لقد حازت الرجعية العربية ممثلة في النظام السعودي على جملة انجازات سبقتها الاشتراطات المتكررة على الأنظمة العربية المعنية بالاحتلال المباشر لقسم من أراضيها, وكان أبرزها مجموع القرارات التي اتخذت في عام 1972 في مصر.

واتبعت بالقرارات البترولية المعلنة, على أثر اندلاع القتال في تشرين أول وإظهار القيمة الرقمية في السخاء, ليكون الثقل السياسي في صياغة القرارات السياسية, وقد وضح ذلك من الرعب الذي أصابها بدخول العراق طرفاً فاعلاً في التفاعل على الجبهة السورية, بما يعنيه هذا الدخول من فعل مؤثر ليس في كمية الخسائر التي سيوقعها في صفوف العدو فحسب, بل بتنامي دوره في القرار السياسي الذي لم يسمح قرار السوء 338 له بأخذ الألوية الأردنية واللواء السعودي من أراضي ما يسمى (بالجبهة الشرقية) حتى لا تعزل الرجعيات عن الفعل في مستقبل المنطقة أولاً والشيء الأهم حتى لا تأخذ المبادرة أطراف وطنية في المنطقة.

إن الأحداث الأخيرة وبما حملته من معاني كثيرة فيها الايجابي والسلبي إلا أنها ومن جديد أحالت القضية برمتها إلى يد البيت الأبيض وتمثيله دور الأبوة على الأطراف المتصارعة, وقد جاء كلام أنور السادات في مؤتمره الصحفي الأخير وتعيين اسماعيل فهمي ليؤكد هذا الدور ويعطيه القيمة الكبرى في إجراء "الضغوطات" على (اسرائيل), لإتمام صفقة التسوية, من هنا لن يكون كيسنجر إلا الرجل الأمين لمصالح الامبريالية بحيث سيضع الدعم الأميركي العسكري (لإسرائيل) في كفة والارتماء المصري لإيجاد الحل في الكفة الأخرى ويمارس دور الضغوطات المتوازنة لفرض حل قد يكون جزئياً بما يعني تناول السويس وسيناء ويصبح الأمر متناولا بمجموعة صيغ أولها وأسرعها صيغة حل مصري – (اسرائيلي) يتحقق بذلك:

1- تجنب قوة أساسية عربية أمام أي احتمال لا يرضي الأطراف العربية.

2- تدمير آخر ما يمن من الجسور مع الاتحاد السوفيتي.

3- تعزيز دور الرجعية السعودية بفرض سياسيات اقتصادية, مدعومة بأموال النفط.

4- عزلة عن المنطقة والقضية وإضعاف قوى اليسار وتعزيز القوى الانعزالية المصرية.

5- تهزيل الموقف العربي من الأطراف الأقرب إلى القبول بنصف القرارات, ووضعه أمام اختيارات صعبة وموازين قوى جديدة أضيفت لموقف العدو.

إن أي حلول مجتزأة أو جزئية عملية ستلجأ لها الامبريالية لتوسيع استغلالها الاقتصادي تعوض لها إلى حد كبير عن النقص في الميزان التجاري التصديري الذي أصابها خلال الأعوام الماضية وتجعلها أكثر قدرة على التنافس حتى مع حلفائها في حلف الأطلسي (دول السوق الأوروبية المشتركة) .

إن الامبريالية لا يمكن أن يخطر ببالها للحظة أن تعطي أو تسمح بانتصار عربي مهما كان جزئياً وحتى لو حصل فهي ستلجأ لوسائل عديدة في تجييره لمصلحة مرتكزاتها الرجعية في المنطقة, ولن تكون بذلك خسرت شيئاً, وحتى (اسرائيل) لو تنازلت عن القليل فهو بالأصل من أرباحها وليس من الرأسمال.

إن الجواب الوحيد على الامبريالية ومخططاتها لا يمكن بالسماح لها بتمزيق المنطقة من جديد على هوى مصالحها بل بوضوح الرؤيا السليمة لوحدة القوى المتصارعة لقوى الامبريالية وحلفائها, إن القوى الثورية لن تكون رومانسية إذا رفعت من حجم تفاؤلها بالنصر وعززت حيثيات سمة العصر (عصر انتصار الاشتراكية والشعوب المناضلة وهزيمة الامبريالية).

وإن الاكتفاء والقبول بمنطق التوازنات الدولية وتصور خارطة المستقبل على ضوء التطورات الاقتصادية وما تحمل في أحشائها من امكانيات التغيير ستكون بذلك حكمت على نفسها بالبرنشتانية التي لفظها لنين وشن عليها حرباً باسلة.

وهذا التفاعل ركيزته الأساسية العامل الذاتي المؤثر في وتيرة حركة التاريخ لدفع عجلتها بأسرع مما ينتظر الاقتصاديون.

- الدويلة الفلسطينية – والتمني المطلوب:

بالرغم من كل ما تعدد من ايجابيات تشرين, إلا أنه يبقى واضحاً أن ما قبل تشرين كانت تشهد المنطقة ميلان الكفة ورجحانها لمصلحة العدو الصهيوني, وجاء تشرين ليضع الكفة العربية في المقابل, لكنه لم يستند إلى دعوى الاستمرار في القتال ليجعلها راجحة بحيث يفرض شروطه من موقعها وتأثيراته.

من هنا أن أي منطلق عربي يدعي القدرة على أخذ ما هو وارد في الصفحة الأولى من قرار 242 (أي الانسحاب من أراضي أو الأراضي التي احتلت في حزيران) ويترك ما هو ورد في الصفحة الثانية (رسم خريطة الحدود الآمنة وإنهاء حالة الحرب) منطق أعجز من أن يرى أرنبة أنفه.
زهنا السؤال المطروح على الفلسطينيين: ما هو الثمن الذي سيقدم مقابل الصفحة الأولى؟ هل هو الاعتراف؟ أم الرسم المشترك للحدود الآمنة؟ إلى وضع قوات دولية أو تحت اشراف دولي لأعوام؟ أم القبول بكونفدرالية عربية "اسرائيلية"؟
يمكن أن نتجاهل كل هذه الأثمان المرشحة على طاولات المفاوضات ونأخذ الأقل تردداً في القرارات الدولية: هو الانفتاح الاقتصادي:
إن نظرة علمية متواضعة على خارطة التطورات الاقتصادية في (اسرائيل) بما تعنيه من تفوق تكنولوجي وصناعات متطورة خفيفة وثقيلة ووسائل العمل الحديثة تجعلنا أمام دولة صناعية تسير وفق المنهج الرأسمالي الاوروبي الأميركي.
وفي المقابل حشد سكاني عربي في رقعة جغرافية محدودة, بل موارد طبيعية أو انتاجية متخلف يستهلك أكثر مما ينتج يعتمد الهجرة للعمل أكثر من تركيز الجهد المحلي للإنتاج. هاتان الصورتان متقابلتان ماذا سيكون الوضع الجديد لهما على مدى أعوام:
1- يد عاملة في القسم الصناعي الأقرب في ألمانيا والخليج ومن الدرجة الثالثة.
2- سوق استهلاكي واسع لتقبل البضائع المتطورة دوماً.
3- مد جسور التوسع الاقتصادي من القطري إلى القومي بواسطة الوكلاء التجاريين معتمداً المنافسة اساس تغلغله في السوق العربية.
4- اخراج (اسرائيل) من نهج التوسع العسكري لوضعها في الموقع الذي رسمته لها الصهيونية المرتبطة بالرأسمالية العالمية. ونقلها إلى نهج الاستعمار الاقتصادي الأقل كلفة والأكثر فائدة.
إن هذا المسار الذي ستكون عليه رؤى المستقبل ضمن معطيات الواقع, سيعني تثبيتاً لموقع رأسمالي امبريالي في المنطقة, تصبح فيه مظاهر الاضطهاد أكثر قسوة على الانسان الفلسطيني والعربي من الفترات السابقة, يتحول فيها الانسان العربي إلى مستنقع العدمية التي ستستند فيها قوى التضليل إلى مقولات الحق التاريخي وحتمية مساره وتحيل مجتمعها القطري والقومي إلى براغي صغيرة في آلة الامبريالية المقيمة.
إن الحركة الصهيونية ليست في الأصل إلا تعبيراً عن مرحلة محدودة عاشتها طلائع الصهيونية في اوروبا وحملت بها سفاحاً وولدتها على أرض فلسطين.
وما ظهر من مرتكزات وأعمدة في (اسرائيل) طيلة أكثر من ربع قرن لا يتجاوز ولا بحال من الأحوال الثلاث أعمدة التي يقوم عليها هيكل الصهيونية الحديث في المنطقة وهي:
1- السند الاقتصادي المدعوم بقوى الرأسمال العالمي.
2- القوى البشرية المهاجرة لتكون القوى المنتجة.
3- المؤسسة العسكرية والتي هي في الأصل في خدمة المرتكز الأول وحماية المرتكز الثاني.
إن هذه المرتكزات الأساسية لدولة العدو الصهيوني هي التي تفرض على (اسرائيل) ربطها بشرطي الضمان الأساسيين المترابطين: الأمن "الاسرائيلي" والحدود الآمنة. وهذا بالضرورة لا يعني عزلتها عن المخطط الامبريالي العالمي لتصور أوضاع منطقة الشرق الأوسط بل هو جزء من دورته الدموية كما عبر عنها نيكسون في رسالته للعالم بتاريخ 1972/2/9 بقوله: إن

السلام سيحرر طاقات وموارد الشرق الأوسط من أجل المشاريع الأجدى من التطوير الاقتصادي والاجتماعي, والولايات المتحدة تتطلع في أمل نحو عهد جديد من العلاقات البناءة وذات المنفعة المتبادلة مع كل دول المنطقة وشعوبها, وتحقيق هذه الآمال - آمالها وآمالنا – يتوقف على تحقيق السلام. هذا هو سلامهم المنشود فما هو الجواب؟

قبل الدخول في الأجوبة لا بد من الاشارة إلى عناوين العناصر المعوقة لإمكانية تسوية عاجلة مع بقاء احتمال التسويات الجزئية بين العرب و (اسرائيل) وإرادة أي بتكرار تجربة رودس (الهدنة العربية الاسرائيلية). وقد يتحول تصاعد العناصر المعوقة إلى مظهر رئيسي يتحكم إلى حد كبير في سياسيات المنطقة وتعود من جديد صورة اللا سلم واللا حرب.

1- إن الانقسام الذي يشهده العالم في الموقف الدولي حول صيغ أو صيغة الحل لقضية الشرق الأوسط لم يقف عند حدود التحكم به من طرفي القوى (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية) بل انتقل إلى الدول التي بدأت تشعر أن مصالحها الخاصة بها (وفق السياسيات التي رسمتها دول السوق الاوروبية المشتركة) تفرض عليها الانفكاك الجزئي المتدرج عن نهج السياسة الأميركية في العالم.

2- بروز العناد (الاسرائيلي) مجدداً على السطح "تصريحات غولدا مائير" كأحد العناصر المهمة وخاصة باستنادها إلى الدفتر الاميركي المفتوح بالدعم العسكري والنقدي في اعادة موازين القوى كما كانت عليه قبل "6 تشرين أول" تتحدث بأهمية المؤسسة العسكرية أولاً من حيث اساسيته موظفة إلى جانب الثغرات التي فتحتها قوات العدو في خاصرة السويس غرباً ورأس الجولان شمالاً.

3- الأوضاع الداخلية العربية وعلى الأخص في المواقع القابلة في قرار "242" وما ولدته المعركة في اتجاهه ايجابي بإمكانية استمرار القتال لخلق عوامل قوة جديدة في الموقف العربي والذي لا يتيح لهذه الأنظمة بالسهولة التي تتصورها قبول المفاوضات, وهي تعاني من ورطة دعواتها وفرط انبساط يدها لقبول الحلول.

4- الرفض الفلسطيني والذي لم تتضح معالمه في موقف موحد حتى الآن والذي تحاول بعض التحالفات شده باتجاه القبول وما يمكن أن يحمل في طياته من مخاطر سياسية على مستقبل القوى القابلة أو الشبه راضية.

5- الأنظمة العربية الرافضة لقرار مجلس الأمن بما يمكن أن تقومك به على الرغم من محدوديته لكنه سيبقى بعبع الأنظمة القابلة كون قبولها سيعطي أنظمة الرفض امكانية أن تتحول إلى قواعد استقطاب المعارضة الوطنية العربية والمساعدة في خلق عوامل رفض محلية جديدة تنمو باتجاه محاربة أو اسقاط تلك الأنظمة.

6- النظام الأردني وخوفه الشديد من أن يخرج من الحفل بلا زفاف على ضوء التخويف الأميركي له من أن يكون الفلسطينيون (وخاصة المقاومة) الطرف المنافس له في أخذ مكاسب جزئية من فلسطين على حساب رقعة مملكته وحجمها السياسي الجديد في المنطقة.

إن إيراد هذه العناصر دون الغوص في تفاصيلها يعفينا من ادراك أهمية العوامل المستجدة والمتصارعة من داخل عناصر المعوقات.

إن وضع هذه النقاط الست في بحثنا يجعلنا أقدر على تحديد دورنا كقوة رفض في الساحة والمنطقة كمتابعين وفاعلين في التغييرات بالاتجاه الذي يعزز رفضنا المبدئي لكل مشاريع التسويات والتصفيات المعروضة.

1- أخذ الموقف المبدئي والموحد كإطار نتحرك من خلاله فلسطينياً وعربياً ودولياً كون المنظمة هي الجهة الفلسطينية الوحيدة التي تحوز الاعتراف بشرعيتها كممثل للشعب الفلسطيني (الأنظمة العربية, مؤتمر دول دعم الانحياز, المعسكر الاشتراكي) ولا يمكن لهذه القوى أن تتجاهل ببساطة هذا العامل وتقفز فوقه وفتح طريق البدائل.

2- تجاوز جدار الرعب من التخويف بأسوأ الاحتمالات والعزلة والموت مفردين والذبح العسكري. الخ. بوضع الأساس الحاسم (العامل الذاتي) موضع دراسة وإقرار لاستخراج برنامج المستقبل التي تضمن الصمود والاستمرار.

3- تدعيم العلاقات السياسية مع جبهة الرفض العربية الرسمية ووضعها أمام مسؤوليات الموقف لما يمكن أن يحمله من تبعات عملية وتوظيف امكاناتها لدعم الذراع المقاتل وتوسيع آفاقه برغم ما يحمله القريب من مصاعب ومتاعب إلا أنه سيبقى أقل خطراً من الوقوع فريسة الخوف من ساعة الصفر.

4- وضع المقياس السياسي كأساس في تحديد الموقف والموقع وتفضيل ثقله (الصمود أو التصفية) وتفضيله بإعطائه الأولوية عن مقياس البقاء العسكري العلني أو عدمه, وتحمل مصاعب تطوير العمل الداخل والخارج وفق متطلبات المرحلة.

5- الاهتمام الجاد لا اللفظي لتجذير توجهنا في النضال ضد النظام الأردني الرجعي بإقامة الجبهة الوطنية الفلسطينية – الأردنية ووضع المخططات المرحلية والبعيدة لذلك, مدعومة بالإرادة القادرة على قيادة جماهيرنا بحيوية والتصدي لقواه المادية والسياسية.

6- وضع الصيغ الملائمة لاقامة الجبهة التقدمية العربية الملتزمة بقناعة ببرنامج وآفاق الثورة العربية وتدعيم دورها لتأخذ موقعها السياسي الفاعل من التطورات المستجدة على الساحة العربية ووضع العلاقة معها في المقام الأول عن العلاقة بالأنظمة.

7- بقاء التحالفات العالمية نامية ومتطورة بالرغم من كل ما يحصل من تباين في وجهات النظر والموقف, وأن لا نسقط أسرى الدعوى الديماغوجية والمشبوهة في وضع الجميع وكل خارطة العالم في سلة واحدة.

إن فعلنا الذاتي في تحقيق وانجاز هذه المبادئ سيكون المخرج الحقيقي من المأزق السياسي الذي نواجه, وسيبقى العامل الذاتي هو الأصل في القرار, وإن لم يكن بمقدورنا في هذه المرحلة أن نمنع صدور القرار, لكن وبالتأكيد بإمكاننا أن نعترض طريقه بدلاً أن نختار أسلوب تعبيد الطريق أمامه.

والشعوب المناضلة وطلائعها الثورية لا تخاف الموانع التي تعترض طريق مسيرتها بل تتجاوزها مكملة بذلك طابور اختيار الثقة لتتقدم إلى الخنادق الأولى من المواجهة.

لا - لمؤتمر السلام.
لا - للتسويات.
لا – للدولة الفلسطينية.
نعم – لاستمرار الكفاح المسلح.
نعم – لحرب التحرير الشعبية الطويلة, المكللة بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للنضال الفلسطيني
نعم – للتحدي التاريخي في وجه الصعوبات وضد معسكر أعداء الثورة.

حرصت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين, منذ بدايات المرحلة الجديدة التي تعيشها قضيتنا, على أن يتسم موقفها الرافض لكافة التسويات والمؤامرات, رفضاً أكيداً وواضحاً, بالموضوعية والحوار الثوري الجدي والمسؤول, مستهدفة من وراء ذلك كسب أوسع وأعرض جبهة ممكنة للرفض. كان هذا الموقف ولا يزال نابعاً من شعور عميق بالمسؤولية التاريخية التي تفرضها معطيات الأحداث في المرحلة الراهنة.
وفي هذا الكراس سنستمر بالمنهج ذاته, ولكن الشعور بالمسؤولية نفسه سوف يدفعنا إلى شن الحملة المعبرة عن ارادة الجماهير, على تيار القوى المستسلمة الذي بات يعتقد أن حرصنا يتيح له فرصة الاستشراس وممارسة الارهاب الفكري.
تفرض هذه المرحلة علينا جميعاً التحلي بالموضوعية والمثابرة والنفس الطويل, ولكننا, في الوقت نفسه, مطالبون بتصعيد كافة أدوات النضال باستمرار في وجه المستسلمين المنبطحين, غذ أن قضية ومصير شعبنا لا يكن أن يتركا عرضة للمغامرات الفكرية والمراهنات غير المسؤولة.
نضع هذا الكراس بين أيدي رفاقنا وجماهيرنا وقوى الرفض, وكذلك أمام المضللين الواقعين تحت تأثير التشكيك والضلال والضغوطات وتضخيم عوامل الخوف والصعوبات, هادفين إلى تأسيس الرفض على مرتكزات علمية موضوعية ثورية واثقة.

أولاً: مدخل سياسي عام:

وضعت نتائج حرب تشرين الأول "اكتوبر" المنطقة المؤشر المركزي فيها هو اتجاه الوضع الدولي, بكل العربية والقضية الفلسطينية على مشارف مرحلة جديدة, ثقله, لايجاد تسوية سياسية للصراع العربي – (الاسرائيلي).
إن أمريكا, زعيمة الامبريالية العالمية, وهي قوة رئيسية على الصعيد العالمي, تجد أن مصالحها الواسعة في المنطقة وفي العالم تتعارض مع استمرار بؤرة التوتر وإمكانية تفجرها بين وقت وآخر. وهناك ثلاثة مرتكزات تحكم الموقف الامريكي في هذه المرحلة نلخصها بالعناوين التالية:
أ- سياسية "الوفاق الدولي". وكونها خطاً رئيسياً للسياسة الامريكية في هذه المرحلة.
ب- قضية النفط, وضرورة عدم التقليل من أثرها على أمريكا والاقتصاد العالمي ككل, (مضافة إليها قضية الأرصدة العربية في البنوك الخارجية).

ج- التسوية السياسية في أطار قرار مجلس الأمن رقم "242", لا يمكن أن تؤدي إلى أية خسارة بالنسبة للمصالح الامريكية (بل على العكس تؤمنها), وكذلك لا يمكن أن تكون إلا تثبيتها لوجود (اسرائيل) ومصالحها الأساسية.
أما الاتحاد السوفيتي, وهو القوة الرئيسية الأخرى على الصعيد العالمي, فهو من منطلق الصداقة لنا, يدفع أيضاً باتجاه التسوية السياسية على اساس القرار "242". بالطبع, فأن اعتبارات أخرى تتحكم بالموقف السوفيتي, يمكن وضع عناوينها كما يلي:
أ- سياسية "الوفاق الدولي", واعتبارها متجاوبة تماماً مع متطلبات النمو الاقتصادي فيه. وحرصه على الدفع بها اشواطاً أعمق إلى الأمام.
ب- اعتبار قرار مجلس الأمن رقم "242", انتصاراً عربياً مرحلياً ضد (اسرائيل) والصهيونية والامبريالية.
(إذا تنبهنا لسوء الفهم التاريخي لمعنى وجود (اسرائيل) الذي وقع فيه الاتحاد السوفيتي منذ قيام (اسرائيل), فهمنا حيثيات اعتبار القرار "242" انتصاراً..)
ج- الضمان الذي يقدمه للمصالح العربية, إذ أن تسوية سياسية وبضمانات يقدمها كقوة رئيسية في العالم, لا بد أن تؤمن المصالح العربية بما فيها المصالح الفلسطينية, كما يفهمها الاتحاد السوفيتي.
إن المجتمع الدولي بشكل عام – من بلغ منه مراحل متقدمة في النمو والتطور (مثل أوروبا), وهو منشد إلى عوامل الاستقرار والهدوء والانتهاء من بؤر الأزمات العالمية, وما زال يعاني أزمات الخروج من التخلف (العالم الثالث بشكل عام), وهو محكوم بمعضلات استكمال الاستقلال الوطني سياسياً واقتصادياً- إن هذا المجتمع الدولي ينحو صوب تسوية سياسية لبؤرة التوتر في منطقتنا, خوفاً من تأثير الصراع المنبعث فيها باستمرار, على قضايا ومعضلاته, ولقد بنيت مسيرة الحرب الأخيرة دلائل عديدة على هذا التوجه.
يتضح من هذه المؤشرات جميعها, ودون الخوض في تفاصيلها, تبلور وضع دولي سيلقي بكل قوته وبشكل فاعل لإيجاد تسوية للصراع في هذه المنطقة, اساسها القرار "242".
لا بد من التأكيد على التأثير الكبير لهذا العامل على سير الأحداث في منطقتنا, خاصة في هذه المرحلة.
إن الوضع الدولي يشكل, باستمرار عاملاً مؤثراً على سير الأحداث المحلية في أي جزء من العالم, وأنه على ضوء نتائج الحرب الأخيرة في منطقتنا وبالنسبة لتركيب قوى الصراع الاساسية فيها, يعتبر العمل الأساسي, في الظرف الراهن.
إن الأنظمة العربية المتحكمة في تقرير مصير النزاع العربي – (الاسرائيلي) في هذه المرحلة هي أنظمة مصر وسوريا بالدرجة الأولى. لا تقلل هذه الحقيقة من دور الأنظمة العربية الأخرى ولا من دور حركة الجماهير العربية, والثورة الفلسطينية من ضمنها, ولكن العامل الرئيسي المقرر يمكن في يد الدول العربية التي خاضت قواتها حرب السادسمن تشرين الأول, وبشكل خاص النظام المصري ونحن نعرف أن القرار السياسي الذي وجه القوات العربية في هذه الحرب, كان محكوماً بأفق تحريك الجمود في اتجاه تطبيق قرار مجلس الأمن رقم "242". ولقد جاءت نتائج الحرب لتمهيد أمام النظام المصري, أفضل من أي وقت مضى, السير على طريق التسوية التي ينشدها من موقع قوة وليس من مواقع الضعف التي كانت تحكمه قبل السادس من تشرين الأول.

أذن فإن العامل الجديد الأهم على الصعيد العربي في هذه المرحلة, هو توجه النظام المصري بقوة نحو التسوية ومحاولة فرضها على الواقع العربي, الرسمي والجماهيري. (هناك في الواقع الراهن جملة من الاحتمالات التي يمكن أن تشكل عقبات هامة على طريق التسوية, إلا أن التوجه يظل سمة رئيسية من السمات الحالية).
تركت الحرب على المجتمع (الاسرائيلي) بداية آثار هائلة,لا بد من استقرائها ومراقبة تصاعدها باستمرار وبشكل شامل,غير أن الأمر الذي لا مناص من تقريره,في صدد التوجه نحو التسوية, هو أن (اسرائيل) مضطرة الآن إلى مراعاة الوضع الدولي وتوجه امريكا الجدي نحو ايجاد التسوية,أكثر من أي وقت مضى,مما سيعكس موقفاً أقل عناداً وتصلباً,ولقد منيت (اسرائيل) خلال الحرب بخسائر فادحة وأصبحت عنجهيتها وحساباتها وتقديراتها بارتباك كبير. هذه العوامل مضاف إليها تزايد شعور (اسرائيل) بالاعتماد على الولايات المتحدة الامريكية,تدفعنا إلى توقع موقف أكثر مرونة وأقل تصلباً بالمقياس النسبي ضمن السلطة القائمة,ولكن من السابق لأوانه توقع تغيرات أكثر جذرية ودلالة.
إن استنتاجنا القائل بأن الاتجاه العام لسير الأحداث في المرحلة الراهنة بالنسبة للصراع العربي (الاسرائيلي), إنما يسير نحو التسوية السياسية بشكل جدي وفاعل وبدفع مكثف من الولايات المتحدة الأمريكية, هو استنتاج اثبتت سلامته التطورات الأخيرة, بدءاً من المحادثات على الكيلو متر 101 مروراً بمحادثات جنيف في اطار مؤتمر السلام وبجولات وتنقلات وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر وصولاً إلى توقيع اتفاقية ما يسمى "بفك الارتباط" بين القوات المصرية و (الاسرائيلية) على قناة السويس وبدء تنفيذ بنود هذه الاتفاقية, ثم التركيز المكثف الراهن على توقيع اتفاقية مشابهة بين سوريا و (اسرائيل), برغم الحركة السريعة نحو التسوية فإننا نعتقد أنه مازالت هناك عقبات عديدة في طريقها, وهي عقبات جدية لا يجوز التقليل من أهميتها, ويأتي على رأسها العمل "الاسرائيلي" نفسه, ذو الأطماع التوسعية والنوايا العدوانية, وكذلك عقبة التفسيرات المتباينة لقرار مجلس الأمن رقم "242" الذي رفض الجود على الأوضاع طيلة السنوات التي سبقت حرب تشرين الأول وأدى إلى حالة اللا حرب واللا سلم.

ثانياً: الثورة الفلسطينية والوضع الراهن الجديد:

1- نظرة إلى تاريخ النضال الفلسطيني:

وجدت الثورة الفلسطينية نفسها عشية وقف أطلاق النار والقبول بقراري مجلس الأمن "338" و"339" من قبل مصر و سوريا, وفي ظل التوجه المكثف والجاد نحو التسوية وتحديد موعد لانعقاد مؤتمر السلام, أمام وضع صعب معقد وخطير للغاية. على خطورته وصعوبته فأن هذا الوضع ليس أول ولا آخر أزمة تعيشها القضية الفلسطينية على طريق اهدافها الواضحة. دائماً وفي وضع من هذا النوع, كان النضال الفلسطيني يجد نفسه امام تيارين: الأول, يرفع شعار ((قبول الجزء المتاح خير من فقدان الكل)) ويتمسك ((بالواقعية)) ويدفع نحو القبول بما هو معروض, والثاني, يرفع شعار الرفض والثورة والتشبث باستمرار الكفاح المسلح وعدم الرضوخ للضغوط والمغريات.
ودائماً كان النضال الفلسطيني يحسم أمره لصالح التيار الثاني, وباستمرار أثبتت التجربة التاريخية سلامة هذا الخيار. لم تسجل القيادات الفلسطينية على اختلاف انماطها وفهمها لقضية القتال والنضال المسلح, على نفسها وعلى القضية رضوخاً واحداً, ولم تسجل اعترافاً

بالاغتصاب ولا بالمعتدين ولا باستيطانهم على أرض فلسطين. حتى في ظل أشد ظروف الاحتلال في موازين القوى, ظل شعبنا متمسكاً بشعلة استمرار القتال: في العشرينات رفض شعبنا, برغم أنه كان خارجاً لتوه غياهب الاحتلال العثماني, أحلك عمليات القهر والاذلال والتعذيب في التاريخ, رفض الاستسلام والرضوخ أمام تحالف الصهيونية مع أكبر القوى الاستعمارية في ذلك الوقت (الاستعمار البريطاني).
كان الوعد (وعد بلفور) بوطن قومي لليهود في فلسطين وموجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين, والانتداب البريطاني, كل هذه كانت أسلحة فاعلة ونشطة في أيدي هذا التحالف مدعوماً مباركة عصبة الأمم, في المقابل كان الوضع العربي ممزقاً على مستوى القيادات والجماهير.
رغم ذلك لم يرضخ شعبنا الفلسطيني, وما أن بدأت الثلاثينيات من هذا القرن إلا وكانت عوامل تصعيد الكفاح المسلح إلى الثورة المسلحة قد تبلورت أكثر, وبالفعل فقد أطلق شعبنا العنان لثوراته المسلحة واحدة تلو الأخرى حتى بلغت ذروتها في العام 1936, في مواجهة التحالف الشرس الصهيوني – البريطاني ذاته وفي ظل الاختلال العنيف في ميزان القوى لصالح التحالف المعادي.
رفض شعبنا الكتاب الأبيض في العام 1939, ورفض قرار التقسيم في العام 1947 وانطلق يقاومه بكل قواه ولم يستسلم, بل حمل السلاح في وجه مؤامرة قيام (اسرائيل) الصهيونية – الامبريالية بتواطؤ مع أغلب أنظمة الحكم العربية في ذلك الحين. وفي ظل أبشع عمليات التشريد والقهر والإذلال والتنكيل لم يستسلم شعبنا. ثم جاءت الخمسينات والستينات من هذا القرن لتشهد باضطراد التزام شعبنا بالتيار التاريخي, بالمنطق التاريخي: الثورة والكفاح المسلح.
لولا الرفض, ولولا هذا الالتزام بالمبادئ لما نضجت الظروف لانبثاق ثورة الشعب الفلسطيني الحديثة القائمة, إن عدم الاستسلام لمنطق الهزيمة في العام 1967, هو وحده العامل التاريخي الحاسم الذي مهد لحرب تشرين الأول, وكذلك فإن رفض قرار مجلس الأمن رقم "242" من قبل الثورة والجماهير, هو العامل الذي أبقى شعلة النضال مضطرمة. وهو الذي أتاح للنضال العربي الفلسطيني انتزاع الاعتراف به دولياً على امتداد العالم. تعتبر حرب تشرين الأول نقطة تحول بارزة في تاريخ الصراع العربي (الاسرائيلي), ولعل من أشد الأمور ايلاماً أن تكون نتائجها مدعاة للتوجه على طريق التسويات, بدلاً من التشبث أكثر بمنطلق التاريخ وحركته الصاعدة إلى الأمام, وباستمرار القتال وإنهاضه على كل صعيد.

2- الثورة الفلسطينية والبديل الثوري:

إذا كانت الثورة الفلسطينية قد رفضت طيلة تاريخها الحلول الاستسلامية وكافة المقترحات المشبوهة التي هدفت باستمرار إلى القضاء على ظاهرة الكفاح المسلح في منطقتنا, وبالتالي على جملة العوامل المؤدية إلى تحرير حقيقي ناجز, كما هدفت إلى تجريد القوى الثورية من اسلحتها السياسية والعسكرية, هذا الرفض جعل الثورة بالفعل تبقى وتحافظ على هويتها النضالية الطليعية رغم كافة الصعوبات والمعضلات والأزمات التي جابهت مسيرتها, فإنها, بعد اندلاع حرب تشرين الأول والآثار التي ترتبت عليها تكون منسجمة مع نفسها كثورة ومع تاريخها عندما تصر الآن على الرفض المسؤول وتتشبث بمبادئها أكثر من أي وقت مضى.
أليس من حق الثورة الآن, بل من واجبها, وفاءً لشهدائها ومعتقليها وأمام جماهيرها المتطلعة إلى التحرير الحقيقي من كافة أوزار القهر والذل والضياع, أن تسأل ما الذي جنته حركة

السياسة المصرية بحرب تشرين الأول ومن بعدها. من وراء اقتناعها بالحل الأمريكي والتسوية الجارية الآن حسب مخططه وهواه؟ ثم ما الذي جناه حتى الآن الواهمون بأن "المتغيرات" التي أحدثتها حرب تشرين الأول انما تحتم السير على طريق التسويات؟ وكذلك ما هو السقف الذي يمكن أن تؤدي التسوية إليه؟ والثورة عندما تطرح هذه التساؤلات, فهي لا تفش في الإجابة عليهاعن مجالات لتكوين قناعاتها, إذ أن قناعة الثورة واضحة وراسخة وسابقة لحرب تشرين ومعلنة في كافة الظرف, بأن المخطط الأمريكي (الاسرائيلي) إنما يستهدف على الدوام تحطيم مرتكزات حركة الثورة العربية والقضاء على الثورة الفلسطينية جملة وتفصيلاً, وتثبيت الوجود الصهيوني وتأمين المصالح الامبريالية والرجعية في المنطقة كلها, إنما يأتي طرح هذه التساؤلات والإجابة عليها في سياق تبيان فداحة ما تطورت إليه الأمور وضرورة التنبه إلى مقاومته واحباطه, قبل تمكين المخطط الامبريالي من بلوغ كامل أهدافه.

خلاصة النتائج حتى الآن, استعادة الولايات المتحدة الامريكية لهيمنتها الكاملة على مجريات الأمور في منطقتنا, عودة العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وواشنطن, تثبيت الاعتراف العربي "المصري" بالوجود (الاسرائيلي), المفاوضات بين الجانبين على الكيلو متر 101 وفي جنيف, انسحبت (اسرائيل) من مواقع احتلتها في حرب تشرين, وكأن كافة هذه التنازلات وكل هذه الحرب والتضحيات التي قدمت فيها كانت من أجل أحداث جلاء (اسرائيل) عن الضفة الغربية لقناة السويس, حشر الثورة الفلسطينية في مأزق صعب بقصد تفتيتها وإحداث التآكل في داخلها, الأمر الذي عملت من أجله المخططات الامبريالية والصهيونية والرجعية بتركيز منذ قيام الثورة وكذلك كسب هام جداً للوقت لصالح (اسرائيل) تتمكن فية من استيعاب كافة الآثار السلبية التي ترتبت عن حرب تشرين عليها وذلك بالعودة إلى التفسيرات المتفاوتة لقرار مجلس الأمن "242" الذي تجري في اطاره وبأفقه بل تتخطاه أحياناً كافة التحركات.

إذا كانت الثورة الفلسطينية قد اشترت الوقت للجيوش العربية منذ حزيران 1967 حتى أصبحت جيوشاً مقاتلة متمكنة من نفسها ومن سلاحها وقادرة على مجابهة آلة العدو العسكرية وحربه النفسية وجملة إدعاءاته و اساطيره, فهي مطالبة الآن أن تشتري الوقت مرة أخرى لاستنهاض الجماهير العربية وولوجها طريق الثورة الشاملة, طريق النصر.

وأننا نرى, عن قناعة راسخة, أن أي منطق آخر (يدعو للسير تحت أحكام التسوية) يكون مغلوطاً "ومستسلمها" وليس مستوعباً للنتائج الحقيقية التي أفرزتها حرب تشرين الأول, إذ أن عقدة الموقف التي أفرزها القبول بوقف اطلاق النار, مما يلوح من قسوة المصير بالنسبة للرافضين, لا يمكن أن يكون حافزاً على تغيير مجرى العمل الثوري الفلسطيني, بل مجالاً سانحاً للتفكير العلمي العميق والدقيق في كيفية الانتقال بالثورة مرحلة جديدة إلى الأمام, مرحلة من العمل الثوري الفاعل عن طريق حرب الشعب الطويلة.

إن الأمر الأساسي الأول الذي أثبتته تجربة الشهور الست والسبعين التي فصلت حزيران 1967 عن تشرين الأول 1973, وكذلك حرب تشرين نفسها, هو صحة منطلق الثورة الفلسطينية, بأن الكفاح المسلح والقوة المسلحة وحدهما القادران على تحقيق النصر على العدو الصهيوني والمؤامرات الامبريالية على شعبنا وقضيتنا. أما الأمر الثاني الذي أثبتته التجربة فهو عقم وتداعي منطق التنازلات والبحث عن الحلول السلمية.

من هنا جاء قولنا أن المنطلق العلمي السليم يكمن في الاستنتاج القائل باستمرار التشبث بالمنطلقات الثورية, وإن أي منطلق آخر لا يمكن تصنيفه إلا بأنه مقلوب رأساً على عقب.

إذا كان من الضروري الآن تجنب تصنيف القائلين بقبول الذهاب إلى مؤتمر السلام, بالخيانة لقضية ونضال الشعب الفلسطيني (على أساس أنهم يتوهمون بقدرتهم على عدم التوقيع على الاعتراف (بإسرائيل) كما يفرض ذلك نص القرار رقم 242), فإنه من الصواب تصنيفهم بقصيري النفس. ألم نقل, عند انطلاق ثورتنا إنها حرب شعبية طويلة المدى, مليئة بالتضحيات والتعرجات وكنها حتماً مكللة بالنصر؟ ألم نقل, خلال تطور ثورتنا, أنه لا حدود آمنة (لليهود) وللفلسطينيين في آن معاً, سوى حدود المجتمع العربي الديمقراطي التقدمي على أرض كل فلسطين, بعد تحريرها كاملة من الاغتصاب الصهيوني – الامبريالي؟.
لدى دعاة القبول بمؤتمر السلام ونهج طريق التسويات وهمٌ خطير, قائم على أنهم بذلك أنما يكسبون الوقت ويجنبون الثورة مآسي التصفية وعمليات الخنق والحصار, ويقولون أن معطيات هذه المرحلة تتيح للفلسطينيين فرصة لاسترداد الأنفاس "بتحرير" جزء من التراب الفلسطيني, وبعدها يمكن تجديد النضال من مواقع الرفض الحاسم, ومن منطلق القناعة الراسخة بعدم نضالية ولا موضوعية ولا علمية التوجه على طريق التسويات, ترى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أنه واجبها التاريخي أن ترد على مقولات المستسلمين, تفندها وتعريها وتنتشل الحقيقة من عمليات التزييف والالتواء. على ماذا تستند مقولات المتخاذلين؟

هناك جملة من الحجج نحاول حصرها في النقاط التالية:

أ- إن الدول العربية التي قاتلت جيوشها ببسالة وحققت نصراً معيناً (ولو كان محدوداً) قد نقلت أزمة المنطقة إلى التحرك الايجابي الملموس, إذ أن المشهد الماثل الآن في المنطقة يختلف عما كان عليه قبل السادس من تشرين الأول, وبالتالي فإن هذه الدول تدخل غرفة المفاوضات من موقع قوة, وليس بأوراق المستسلمين.

ب- هل تريدون (أيها الرافضون)أن نرفض المفاوضات ونبقى خارج اطار الأحداث الجارية كله لتكون النتيجة عودة النظام الرجعي في الأردن إلى الضفة والقطاع ليدوس حركة الجماهير وتعود جماهيرنا إلى حالة الظلم والاضطهاد والقهر التي عاشتها في ظل هذا النظام العميل؟.

ج- وإذا كنت فعلاً ضد مشروع المملكة العربية المتحدة وضد تشكيل دولة فلسطينية في الضفة والقطاع فما الذي تريدونه إذن؟. ستجعلوا (إسرائيل) بنتيجة التسوية, عن أراض فلسطينية فما الذي تريدونه بالنسبة لهذه الأراضي وهذا القسم من أبناء شعبنا الذي يسكن فيها؟ هل يجوز أن تظل المقاومة تقول "لا" لكل شيء دون أن تقدم حلاً للمشاكل الملموسة التي تواجه الجماهير؟

د- قامت الثورة أثناء, الحرب وقبلها وبعدها, بدورها القتالي بشكل فعال, إذن لا يجوز أن لا تقطف الثورة ثمار دورها بنفسها, وإذا غابت الثورة عن المفاوضات فسوف يتمثل غيرها ليفاوض على قضيتها.

هـ - لماذا لا نسترد الآن جزءاً من الأراضي الفلسطينية نستند إليه في متابعة نضالنا المشروع – السياسي والعسكري – لتحرير كامل التراب الفلسطيني؟ ألا يجوز لنا أن نحقق أهدافنا على مراحل – كما حصل بالنسبة للآخرين – بدلاً من أن نرفض دائماً ونرفض كل شيء وتكون نتيجة الرفض دائماً كسباً للعدو؟ أليس هناك شيء اسمه استراتيجية وشيء اسمه تكتيك؟ ألسنا مطالبين بتجديد التكتيك السليم بقدر ما نحن مطالبون بتجديد الاستراتيجية؟

و- أثناء المفاوضات, وفي غياب الثورة عنها, سوف يتم الاتفاق على مجموعة من الترتيبات والإجراءات العملية, بحيث تجد الثورة نفسها والشعب الفلسطيني معها تحت أمر واقع مفروض

عليها, لا تستطيع حياله القيام بأي دور. وأكثر من ذلك, فسوف تتعرض لأقسى الضغط والتضييق والملاحقة ومحاولات التصفية, خاصة إذا حاولت تخريب أي أمر واقع يتفق عليه. والثورة في ظل أوضاعها الراهنة لا تستطيع تحمل أعباء هذه الضغوط, وبالتالي فهي تضع نفسها في حالة انتحارية.

ز- هل تستطيعون أن تتصوروا ما الذي سيحدث لنا إذا أخذنا موقف الرفض؟ ألن يفقدنا هذا الموقف تأييد مصر وسوريا ودول عربية أخرى بالإضافة إلى الاتحاد السوفييتي؟ وعندما نفقد كل هذا التأييد هل تستطيع حركة المقاومة أن تبقى فعلاً؟ ألن يعرضها ذلك للذبح العسكري بعد أن تكون فقدت كل هؤلاء الأصدقاء؟ كيف يمكن تجنيب تصفية المقاومة عسكرياً بعد أن نفقد صداقتنا ووجودنا في سوريا ونبقى تحت رحمة السلطة اللبنانية التي نعرف حقيقة موقفها ونواياها؟

ح- من هي القوى التي سنستند لها بعد أن نفقد كل هذه الصداقات؟ هل ستكون جماهيرنا مستعدة لإسناد هذا الموقف؟ هل هناك فعلاً جبهة عربية رافضة عوامل وأحداث قد تساعدنا على تخطي هذا المأزق الكبير.

مستعدة لتجسيد موقف الرفض في عملية إسناد مكثف للثورة يمكنها من مواجهة هذه الصعوبات؟ أم أن جبهة الرفض هذه ستكون أقصى طاقة لها أن تقبلنا كلاجئين سياسيين في بغداد أو طرابلس الغرب أو الجزائر عندما لا نعود قادرين على البقاء في دمشق وبيروت والقاهرة؟ ثم عندما نتخذ موقفاً متعارضاً مع الاتحاد السوفيتي فهل سيبقى لنا كل هذا الدعم المتوفر الآن على الصعيد الدولي؟

ط- لقد استطاعت الثورة – ممثلة بمنظمة التحرير – ان تنتزع نصراً سياسياً كبيراً وهو اعتراف قوى عربية وعالمية كبيرة بأنها هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني, وعندما تكون قضية الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره بنفسه مطروحة أمام مؤتمر السلام, ثم نمتنع نحن عن المشاركة فهل سيبقى لنا كل هذا الاعتراف العربي والعالمي؟ هل تريدون أن تكون النتيجة بأن تتفق الأطراف التي يهمها نجاح المؤتمر على المجيء بجهة فلسطينية معينة واعتبارها صاحبة الحق في تمثيل الشعب والقضية؟ ثم تصبح منظمة التحرير معزولة وغير معترف بها؟

ي- ألا يحق للثورة أن تحضر مؤتمر السلام بهدف تجنب كل هذه الصعوبات وبهدف عرقلة التسوية؟ بمعنى أنه لماذا لا يكون من حق الثورة ممارسة "التكتيك الذكي"؟ ومن قال حضورنا المؤتمر سينتج عنه اعترافنا (بإسرائيل) والتسليم بوجودها؟ لماذا لا نذهب ونطرح تصورنا كمقاومة لحل المعضلة الفلسطينية (الإسرائيلية), وعندما يرفض المؤتمر وجهة نظرنا نكون على الأقل ربحنا وقتاً من ناحية, وبررنا موقفنا أمام اصدقائنا على كافة الأصعدة من ناحية أخرى.

ك- لماذا الاصرار على اعلان موقف؟ إليس من الأفضل الآن عدم اعلان موقف تجنباً لكل هذه الإحراجات التي سنواجهها في حالة الرفض, وانتظاراً لبروز

هذه هي أهم الأسئلة المطروحة في وجه الموقف الثوري التاريخي الذي تتشبث به الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وكل القوى الثورية في أمتنا. ولقد حرصنا على وضعها في هذا الكراس, لنقدم الرد الثوري الصريح والعلمي عليها, لنكون جميعاً مطمئنين إلى سلامة موقفنا. على أهمية وخطورة هذه الأسئلة, فإنها لا يمكن أن تكون سداً أمام الموقف التاريخي الثوري,

الرافض اتخاذها ذريعة للهروب والاستسلام والانبطاح. إن واجبنا الثوري المسؤول يتمثل في مجابهة هذه الأسئلة والرد عليها, وفتح الحوار الديمقراطي إلى أبعد مداه في صددها. وذلك بهدف تسليح الموقف الثوري بالرؤية السياسية الكاملة والدقيقة والتفصيلية. ولكننا لن نسمح في الوقت ذاته باستغلال هذا النهج للاستشراس من قبل المستسلمين ضد القوى الثورية الرافضة, أننا نشعر بالقوة والصلابة والثقة في موقفنا, وعلى هذا الأساس وحده نخوض عملية الرد على كافة هذه التساؤلات:

أولاً: مع انطلاق الرصاصة الأولى بعد ظهر السادس من تشرين الأول كان واضحاً أن هدف هذه الحرب إنما هو الوصول إلى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم "242" الصادر في 22 تشرين الثاني 1967, بالقوة بعد أن باءت جميع المحاولات السياسية والدبلوماسية من أجل تطبيقه بالفشل. لم تترك القيادة السياسية المصرية باباً إلا وطرقته لتحقيق الانسحاب من الأراضي التي احتلتها (إسرائيل) في حرب حزيران 1967, ولم يبق أمامها إلا طريق الحرب مخرجاً من المأزق, أي من حالة اللاحرب – واللاسلم التي عاشتها مصر ومعها المنطقة كلها طيلة السنوات الست الأخيرة وكادت تمزقها وتقضي على كل شيء فيها. ولم تخف القيادة المصرية هذا الهدف منذ البداية وحتى ألقى الرئيس المصري أنور السادات خطابه يوم 1973/10/16 وأعلن فيه مشروعه للسلام كان معبراً بصدق عن الهدف نفسها والانجازات البطولية التي حققها الجيشان المصري والسوري وقوات الثورة الفلسطينية والقوى الأخرى التي اشتركت معهما, جعلت أماني الأمة العربية والثورة بشكل خاص تتفتح بقوة في اتجاه استمرار القتال وعدم وقفه, لأنه كان من الممكن تحقيق انتصارات أوضح وأكبر وبالتالي الاقتراب أكثر من احتمال تحقيق الهدف المعلن نفسه على الأقل. ولكن إذا كان القبول بوقف اطلاق النار بناءً على القرار "383" شأناً من شؤون الحرب وأحد احتمالاتها الممكنة, وإذا كان ذلك يعني بالدرجة الأولى القيادات التي اتخذت قرار بدء القتال, إذا كان كل ذلك صحيحاً, فإنه لا يجوز التغافل عن الحقيقة القائلة بأن المفاوضات باسم المنطقة كلها والقوى السياسية والجماهيرية فيها ليست شأناً خاصاً من شؤون الجهات التي خاضت الحرب. لم يكن القرار "242" يوماً هدفاً من أهداف الثورة الفلسطينية, لقد عارضته الثورة ومعها قوى عربية عديدة, وتحملت من جراء ذلك أقسى وأصعب الظروف, فكيف يجوز الآن أن تلتزم بع أساساً لدخولها في مفاوضات أو مؤتمر سلام؟ حين قبلت القيادة المصرية مبادرة روجرز في العام 1970, كان الادعاء يومها أن هذا القبول إنما هو تكتيك للتحرك وأن الثورة الفلسطينية حرة بالرفض وعد الالتزام, وبالفعل رفضت الثورة الفلسطينية وتحملت مجازر الأردن معبرة بذلك عن رفض عربي وفلسطيني كبير, فكيف يجوز الآن أن تقبل الثورة رغم اتضاح أن التوجه نحو التسوية السياسية لم يعد تكتيكاً بل هدفاً جوهرياً وأساسياً؟

ثانياً: هل صحيح أن الرفض يبقينا خارج اطار مجرى الأحداث؟ لقد رفضت الثورة باستمرار الحلول والتسويات والمؤامرات ولم تبق للحظة خرج مجرى الأحداث, بل على العكس لقد كان رفضها هو العامل الأساسي لبقائها في قلب الأحداث. أما إذا حصرت النظرة في مسيرة التسوية والذهاب إلى مؤتمر السلام, فإنه مما يشرف الثورة أن تكون خارج هذا الاطار. لأن هذا الاطار محكوم بأفق قرار مجلس الأمن رقم "242", وهذا القرار بدوره محكوم بحتمية التوقيع على

الاعتراف (بإسرائيل) وبحدود آمنة لها. وبإنهاء حالات العداء والتهديد بالقوة في المنطقة بعد ضمان أمن (إسرائيل).
فهل من أجل هذه النتائج قاتلت الثورة وسقط شهداؤها وامتلأت بأسرها الأبطال سجون العدو؟ ثم اليست مغالطة تاريخية محاولة تصوير رغبة النظام الأردني العميل بالعودة إلى التحكم برقاب شعبنا في الضفة الغربية ومحاولته الانقضاض على شعبنا في القطاع والدوس على حركة الجماهير, وكأنها مرهونة بذهابنا أو عدم ذهابنا إلى مؤتمر التوقيع على "شرعية" (إسرائيل)؟ إننا نفهم حقيقة النظام العميل في الأردن أعمق بكثير مما تحاول هذه المغالطة تصويره به, إن هذا النظام أنما أوجد أصلاً وفي الأساس بهدف قهر الشعب الفلسطيني وإتاحة نشوء الدولة (الصهيونية) على أرضه, وتشكيل الحماية والدرع الواقي لها باستمرار. ولن يكف النظام الهاشمي عن لعب هذا الدور إلا حين إسقاطه وتحرير شعبنا في الأردن جذرياً منه. ولقد كان البرنامج السياسي الذي أقرته الثورة الفلسطينية بجميع فضائلها في المجلس الوطني الحادي عشر الذي عقد في القاهرة في مطلع العام 1973, واضحاً أشد الوضوح, حين صاغ برنامج العمل على الساحة الأردنية, إذ ورد فيه: (إن منظمة التحرير ستركز نضالها من أجل......
(2)- لحم نضال شعبنا بنضال الشعب الأردني الشقيق في جبهة تحرير أردنية – فلسطينية تقوم إلى جانب مهامها على الساحة الفلسطينية بالنضال لتحرير الأردن من النظام الملكي العميل, الذي يشكل قناعاً هاشمياً للسيطرة الصهيونية الفعلية على الضفة الشرقية وحارساً مأجوراً شرساً لنفس الاحتلال الصهيوني على فلسطين ... "ولكي يتحقق الوجود الفعلي للجبهة الوطنية الأردنية – الفلسطينية ويتدعم وينمو فوق الساحة الأردنية, فإن من الواجب البدء فوراً بتنشيط كافة أشكال النضال الجماهيري اليومية, بحيث يؤدي تحرك الجماهير من أجل مطالبها اليومية والعامة إلى بروز قياداتها المنظمة وتنظيماتها المعبرة عن مصالح فئاتها المختلفة, هذه القيادات والتنظيمات التي غابت عن معارك الجماهير اليومية طوال السنوات الأخيرة"... ثم عدد البرنامج السياسي أوجه النضال المختلفة والمهمات أمام الجبهة الوطنية الأردنية الفلسطينية... وتظل عملية تطبيق الخط الذي أقره البرنامج, مرهونة بقدرة الثورة على الصمود في وجه المؤامرات, وبتجديد بنائها الداخلي وتقويته وتثويره, وليس بأي حال من الأحوال, عبر الارتماء تحت أقدام التسويات التي تخطط لها الامبريالية والصهيونية والقوى المستسلمة.

ثالثاً: نعم, نحن ضد مشروع المملكة المتحدة وضد الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين, تعطي لنا مقابل دفع الثمن وهو التنازل عن هدف تحرير كل فلسطين. نحن ضد كل هذا, لأننا لو كنا "تجاراً", وليس ثواراً كما يفترض أن نكون, لما ارتضينا بهذا المقابل الرخيص (الدولة) ثمناً للهدف الغالي (أرض فلسطين). ماذا نريد أذن؟ نحن نعرف ماذا نريد, ولكننا نرفض أن يجري بحثنا في خطة العمل الثورية لمجابهة الظروف الراهنة, تحت وطأة الضغط والإرهاب الفكري والتخويف وتضخيم المخاطر, بمعنى أنه إذا لم نستطيع استنباط البديل الثوري المتكامل, فإن الخيار الباقي أمامنا هو الاستسلام. نحن نرى أن الشرط الموضوعي الحاسم للخوض في عملية وضع الخطة الثورية هو اعلان الرفض الصريح والحاسم لكل التسويات وللاستسلام لأحكامها, بعد ذلك يمكننا تجنيد جهدنا جميعاً وتركيز فكرنا لاستخراج الأسلوب الثوري في مواجهة الضغوطات. نحن نريد تحرير وطننا, ولقد اثبتت تجاربنا وتجارب الشعوب التي قاتلت من أجل تحرير أوطانها أن الكفاح المسلح في حرب الشعب وإن العنف

الثوري أمامنا عي الوسائل القادرة على بلوغ التحرير الحقيقي في مواجهة الامبريالية والاستيطان الصهيوني. إننا عندما نحرر الأرض وندفع ثمنها شهداء ودماء, نكون دفعنا ثمناً مشرعاً. ولكن كيف في ظل الأوضاع الراهنة؟ بكل الأساليب الثورية وأدوات النضال, وليس بالاستسلام والانبطاح على أي حال. تسبق الإجابة على السؤال المتعلق بمصير المناطق التي قد تجلو عنها (إسرائيل) بنتيجة التسوية ضرورة تحديد الإجابة على السؤال الأول, السؤال المركزي, في هذه المرحلة.

إن القضية المركزية في الظرف الراهن الجديد بعد حرب تشرين, التي ينتج عنها السؤال الأول, تتمثل في تبلور توجه السياسة الأمريكية في منطقتنا نحو إيجاد تسوية نهائية, والسعي عبر هذه التسوية إلى اخضاع المنطقة كاملة للإرادة الامبريالية والقضاء بالطبع, على الثورة الفلسطينية بشكل خاص, وبالتالي هل تقبل القوى الثورية السير في ركابها, هل هناك أي أمل يرجى منها ومن نتائجها؟ أم لا بد من العمل والقتال, بكافة الوسائل المتاحة وباستنهاض الامكانات الكامنة, بهدف احباطها؟ هذا هو السؤال المركزي, والإجابة يجب أن تنصب عليه أولاً وقبل كل شيء. بالنسبة لنا فإن الجواب واضح تمام الوضوح, إن التسوية الدائرة اليوم والمتوجهة جدياً باتجاه التطبيق ما هي إلا مؤامرة أمريكية (إسرائيلية), وإن السير في ركاب هذه التسوية بأي شكل من الأشكال, في شكل مؤتمر جنيف أو غيره, ما هو إلا إسهام في عملية تنفيذها, ورضوخ لأحكامها وأحكام قرار مجلس الأمن رقم "242", كما أن رؤية الوضع الساسي على حقيقته وبكل أمانة ومسؤولية, في هذا الظرف بالذات, تشير إلى عدم إمكانية تحقيق اية فوائد بالنسبة للثورة أو لحركة التحرر الوطني العربية من وراء السكوت أو ممالأة المؤامرة والتحركات الدائرة من أجلها, من هنا فإننا نسعى, بكل قوانا, بحشد أوسع جبهة ممكنة وأعداد كل الامكانيات, بهدف احباط هذه التسوية. إذن, فإنه بناءً على هذه الاجابة الواضحة على السؤال الأساسي, تتحدد مدى صلابة والتزام صمود القوى الوطنية في مواجهة المؤامرة, فبقدر ما يكون التوجه واضحاً لإحباط التسوية, يكون الالتزام الثوري بمبادئ الثورة وبمصالح جماهيرها واضحاً. أما التمييع والمماطلة والتفتيش عن المكاسب الرخيصة في اطار التسوية هنا وهناك, فما هي إلا عوامل تسهم في التسوية وتمهد الطريق أمامها. إن هذا الرفض, والدعوة إلى تشكيل جبهته المتلاحمة, لا ينطلق من موقف انتحاري, بمعنى أن هناك قناعة بأن التسوية قادمة لا محالة, وليست هناك امكانية لإحباطها, ولكننا نرفض لمجرد الرفض ولمجرد تسجيل المواقف أو للمزايدة أو لغيرها من الأسباب التافهة والمرفوضة في هذا الظرف, وليكن بعد ذلك ما يكون. إن موقف الرفض مؤسس على قناعة راسخة بضرورة وإمكانية احباط التسوية, والقناعة بذلك قائمة على تحليل للظروف الموضوعية "ويبرز فيها العامل (الإسرائيلي)" والظروف الذاتية "وأهمها القوى الذاتية للثورة ولقوى الرفض في منطقتنا".

بعد حسم القضية المركزية على أساس هذا المضمون تأتي قضية الأراضي التي قد تجلو عنها (إسرائيل) بنتيجة التسوية في المرتبة الثانية. وهنا يجدر بنا أن نسأل: هل ستجلو (إسرائيل) عن الأراضي المحتلة فعلاً؟ إن المؤشرات الأكثر دلالة المعتمدة على سير الأمور حتى الآن تبين أنه ليس في نية (إسرائيل) التخلي عن الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران من العام 1967, وإذا تمعنا جيداً بمحادثات الكيلو متر 101 على أساس نقاط كيسنجر الست وبمحادثات جنيف وباتفاق فك الارتباط بين القوات على جبهة السويس وما يجري الآن من مباحثات لفك الارتباط على الجبهة السورية, أمكننا الاستنتاج بأن ما تهدف إليه (إسرائيل) حالياً هو بلوغ مرحلة, قبل

أي حديث عن الانسحاب الكامل, تتجمد عندها التحركات السياسية وتكون ملائمة لها في عملية كسب الوقت لمسح آثار حرب تشرين الأول السلبية عليها ولإعادة الاحتياطي المجند إلى دورة الحياة الاقتصادية, كما أن طموح السياسة الامريكية يتركز في هذه المرحلة, استناداً إلى تحقيق فك الارتباط, على كسر حصار النفط وكسب الجولة بصدده بأكثر فوائد ممكنة. إذن, فنحن مع رؤيتنا لمؤشر سير التسوية جدياً, نضع الكثير من علامات الاستفهام والشك على امكانية الجلاء (الإسرائيلي). ولكننا, رغم ذلك نؤكد, أنه في حالة بلوغ الضغوط مرحلة التأثير الفعلي على الارادة (الاسرائيلة) إلى الحد الذي ترغم فيه هذه الارادة على التفكير بالانسحاب عن الأراضي المحتلة, فإن (إسرائيل) لا يمكن أن تنسحب, في ظل ميزان القوى القائم, إلا أمام واحدة من حالتين: أمام سلطة رجعية أو قوة مستسلمة. فهل يمكن أن تكون الثورة الفلسطينية واحدة من هاتين الحالتين؟ بالطبع لا يمكن أن تكون الثورة رجعية أو مستسلمة, إنها ستنتهي إلى حالة اللاثورة إذا وقعت في فخ تصور نفسها احتمالاً مطروحاً في هذا الصدد. إن الثورة تبقى كذلك باستمرار قتالها ضد الامبريالية والصهيونية, ضد المشاريع الامريكية و (الإسرائيلية), ضد أية سلطة رجعية أو مستسلمة تقف عقبة في طريق نضالها ضد (إسرائيل) والوجود الصهيوني – الامبريالي جملة وتفصيلاً. أذن, لا مجال على الاطلاق بالتفكير في سلطة وطنية لا بد من العمل على تغيير صورة ميزان القوى القائم. كيف يتم ذلك؟ لا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال القتال العسكري والسياسي "إذاً أننا لا نقلل على الاطلاق من أهمية النضال السياسي في أية مرحلة من المراحل", من خلال القتال يمكن أن تتوفر القوى القادرة على الاسترداد الحقيقي, لجزء وراء جزء من أرض فلسطين بدون تنازلات, وعندها يمكن الحديث عن إقامة السلطة الوطنية على الأجزاء المحررة بل أكثر من ذلك, عندها تكون قضية إقامة السلطة الوطنية أمراً حتمياً وثورياً.
هل نعبر في ذلك عن موقف سلبي؟ على العكس, إن هذا الموقف يحمل في طياته من الايجابية والإيمان في تحقيق النصر, بما لا يمكن حصره, إذ أن هذا الموقف يتطلب حشد أكبر الامكانيات بأن تحسم الثورة موقفها, وأن تناضل وبسرعة باتجاه بلورة الموقف الرافض عربياً – سوريا والهعراق وليبيا والجزائر واليمن الديمقراطي, وجماهيرنا – الشعب الفلسطيني وحركة التحرر العربية بكافة امكانياتها الكامنة, ودولياً – القوى الصديقة من دول ومنظمات, وبوضع هذه الامكانيات في اطار خطة عمل ثورية شاملة بهدف تحطيم عنجهية وحلف الامبريالية والصهيونية وعملائهما الرجعيين. علينا عدم التقليل من أهمية العامل الذاتي في مواجهة المؤامرة, إن العمل الذاتي للثورة حاسم وهائل, ولنا في تجربة الشعب الفيتنامي الدليل الساطع على مدى تأثير العامل الذاتي للثورة, ولا يقلل من شأن هذا الدليل مجموعة الفروقات التي تساق من وقت لآخر في المقارنة بين ثورتنا وثورة الشعب الفيتنامي البطل.
إذن, بعد اجابتنا على السؤال المركزي الأول, ووضع القتال الايجابي لإحباط التسوية والتأكيد على متابعة القتال والتحريض عليه, نجد أنفسنا في حل من الانسياق في عملية المفاضلة والتزاحم على من يأخذ المناطق التي قد تجلو عنها (إسرائيل), النظام الأردني العميل أم الثورة الفلسطينية. ولكننا في الوقت نفسه لا نتهرب من تحمل مسؤوليتنا في الاجابة الثورية على كل احتمال قد يطرأ, إذ إن رؤيتنا للاحتمالات يجب أن تبقى مستنفرة باستمرار. نحن, في هذه المرحلة, نناضل ونحشد القوى من أجل احباط التسوية, ونحن على ثقة ويقين بقدرتنا على ذلك, وحين تفشل القوة الذاتية الفلسطينية والعربية جماهيرياً وعلى مختلف المستويات من احباط

التسوية, يمكن مناقشة قضية البدائل من موقع المسؤولية والثورة والتشدث بمصالح جماهيرنا ومستقبلها.

رابعاً: لم تكن مشاركة الثورة بكل طاقاتها وقواها في حرب تشرين تهدف إلى تحقيق قرار مجلس الأمن "242", لقد قاتلت الثورة لإيمانها بأن القتال أنما هو عامل أساسي في حسم صراعنا التاريخي مع العد الصهيوني الامبريالي, ولقناعتها بأن القتال المسلح ضد هذا العدو هو العامل الذي يستنهض جماهير الأمة العربية ويضعها على مشارف الثورة الحقيقية ومشارف حرب الشعب الطويلة وصولاً إلى تحقيق تحرير كامل التراب الفلسطيني وإقامة المجتمع الديمقراطي التقدمي عليه. وفي قناعتنا أن الجنود الأبطال ورجال شعبنا في القوات المسلحة الذين خاضوا هذه الحرب الباسلة, إنما قاتلوا وسيقاتلون وقدموا دماءهم وسيقدمون, لأن فلسطين وأرضها ستبقى نصب أعينهم, ولم تكن طاولة المفاوضات والأوراق الرابحة فيها تشغل بالهم وهم يجابهون العدو الشرس المغتصب. ثم أنه في قناعتنا, قد آن الأوان لتدرك الثورة الفلسطينية قيمتها التاريخية وحجمها الحقيقي في الصراع المصري, بمعنى أن كافة الأطراف, سواءً اعلنت ذلك أو لم تعلن, تعرف أنه لا يمكن لأحد أن يمثل شعب فلسطين سوى الثورة الفلسطينية نفسها. قد تمارس الضغوط من هذا الطرف أو ذاك, بأنه إذا رفضت الثورة الحضور في أية مفاوضات فأن هناك العديد من القوى المرشحة لتمثيل الشعب الفلسطيني, وقد يزين للثورة الفلسطينية أن مؤتمر السلام هو فرصتها التاريخية لانتزاع حقها في تمثيل الشعب الفلسطيني وتثبيت هذا الحق ولكن الثورة تخطئ إذا اعتقدت أنها لم تنتزع بعد حق تمثيل شعب فلسطين, لقد انتزعته ببندقيتها وبصلابتها وباستمرارها وبتشبثها بمبادئها ومنطلقاتها. ولا يمكن لأحد أن ينازعها هذا الحق, مهما ارتفعت درجة حرارة الهمس بأن هذا الطرف أو ذاك سيكون بديلاً عنها, وفي قناعتها أيضاً أن الثورة الفلسطينية والأمة العربية نفسها قد قطفت ثمار الحرب الباسلة, قطفتها مزيداً من الايمان بالنفس وانهياراً لأسطورة العدو الذي لا يقهر. وتحركاً ثورياً في نفس كل عربي, بأن تحرير فلسطين ليس هدفاً طوباوياً لات يمكن تحقيقه.

خامساً: القائلون بأن القبول أنما سيؤدي إلى استردادنا لجزء من الأراضي الفلسطينية نستند إليه في متابعة نضالنا المشروع – السياسي والعسكري – لتحرير كامل التراب الفلسطيني, لا بد أن يكونوا في واحدة من حالتين: إما مصابين بما يمكن تسميته "الحول الفكري" أي عدم رؤية الأمور باتزان وثبات أو مضللين على درجة كبيرة من المخادعة والتزييف.
يجب أن يكون واضحاً لنا جميعاً, بأنه لا يوجد أحد في الدنيا يعرض علينا الآن هذا الجزء من أرضنا الفلسطينية الذي ستجلو عنه (إسرائيل), إذا كان هناك شيء معروض فهو التخلي عن هدفنا الاستراتيجي بتحرير كامل التراب الفلسطيني. ثم أن هؤلاء وهم يتحدثون عن "النصر المرحلي" يقفزون بوقاحة عن الاجابة عن سؤال يتعلق بأي "نصر" يتحدثون عنه. لماذا رفضنا إذن, من الأساس قرار مجلس الأمن رقم "242"؟ اليس لأنه مؤامرة تهدف إلى انتزاع حقنا بتحرير كامل ترابنا الوطني؟ كيف تتحول هذه المؤامرة إلى "نصر" الآن؟ إن تحقيق النصر على مراحل يعني انتزاع النصر في مرحلة معينة وتأكيده بضمان عملية استمرار النضال لبلوغ المرحلة التالية. أما أخذ شيء مقابل التخلي عن المرحلة التالية فلا يعتبر نصر بأي حال من الأحوال.

ليست هذه فذلكة نخترعها, بل أن قرار مجلس الأمن رقم "242" يقرها صراحة وبكل وضوح: جلاء (إسرائيل) عن الأراضي (أو أراضٍ) التي احتلت في حزيران 1967 مقابل الاعتراف بحدود آمنة (لإسرائيل) "أي الاعتراف بشرعية (إسرائيل)" وإقامة مناطق منزوعة السلاح وإنهاء حالات العداء والتهديد بالقوة في المنطقة. ثم إن الشرط الأساسي لممارسة التكتيك الثوري هو ضمان الحفاظ على الهدف الاستراتيجي وتأكيده, وإلا انقلب التكتيك على ممارسيه وأصبحوا أسرى تكتيكاتهم القاصرة وأغلقوا كافة أوجه متابعة النضال. نحن مطالبون بتحديد الاستراتيجية. وفي هذه المرحلة فإن التكتيك السليم هو النضال من أجل افشال وإحباط التسوية الامريكية بأكبر وأعرض جبهة رفض ممكنة فلسطينياً وعربياً ودولياً. أما عن كيفية ممارسة هذا التكتيك, فإن الأسلوب الأفضل هو التسلح بموقف واضح وثوري ضد حجج الاستسلام وإبلاغ هذا الموقف للقوى الحليفة والصديقة رسمياً وجماهيرياً, ثم تصليب الموقف النضالي القتالي في داخل الأرض المحتلة, وتشديد الوحدة الوطنية الفلسطينية على اساس الرفض, أي على اساس مبادئ ومنطلقات الثورة الفلسطينية. أليس هذا هو التكتيك السليم المنسجم مع الاستراتيجية؟ نعم, أنه من الأفضل أن نقول "لا" دائماً وأن نحبط المؤامرات الامبريالية – الصهيونية, على أن نقول "نعم" ونحقق المكاسب للمخططات الامريكية – (الاسرائيلية).

سادساً: لم تكن الثورة الفلسطينية تتوهم في يوم من الايام أن طريق تحرير فلسطين وطريق الكفاح والنضال في سبيلها مفروش بالورود. وفي تاريخ فلسطين القديم والحديث عقدت مؤتمرات وصفقات واتخذت قرارات, منها ما نفذ على أرض الواقع ومنها ما لم ينفذ, ولكن ارادة شعب فلسطين وقياداته على اختلافها رفضت باستمرار أن تدخل طرفاً أو توقع على أي عقد أو اتفاق يلزمها بالاعتراف أو حتى الاقرار الضمني بالعدو الصهيوني وشرعية وجوده على أرض فلسطين. وكان هذا الواقع من العناصر الاساسية التي مكنت الثورة الفلسطينية من تفجير الصراع مرة أخرى ومن النجاح إلى حد كبير في تصميم الاعتراف بحق شعب فلسطين في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره على أرضه "ولنتذكر هذه المؤتمرات واللقاءات الدولية والإقليمية التي عبرت عن هذا الاعتراف بشكل أو بآخر وخاصة في الفترة القريبة الماضية" ثم إن أية اتفاقية تعقد بين أي أطراف وفي غياب الطرف الفلسطيني وتتناول قضية حقوق الشعب الفلسطيني الراهنة والتاريخية, لا تكون ملزمة بشيء بالنسبة للشعب الفلسطيني, والثورة هي الطرف الفلسطيني, ولا طرف غيرها من حيث الواقع العملي ومن حيث الاعتراف الواسع بها ممثلاً للشعب الفلسطيني وكذلك من حيث اصرار الأطراف الأخرىة المعنية على قبولها هي فقط. وحتى في نظر أحكام القانوني الدولي العام "وعلينا أن لا نستهين بهذا الجانب مهما بدأ ثانوياً" فإن الاتفاق بين طرفين أو أكثر حول موضوع يتعلق بطرف ثالث يعتبر في اطار ما يسمى في القانون الدولي "الاتفاقات لصالح أو لصالح طرف ثالث", وهذا النمط لا يلزم الطرف الثالث إلا إذا كان "قاصراً" في اعتبار القانون الدولي, أي أنه غير متمتع باعتراف دولي أو غير قادر على تقرير أموره بنفسه "هذا النمط من الاتفاقيات شرع في العرف الدولي لتنظيم أوضاع المحميات والمستعمرات والأجزاء التي لم تبلغ بعد مرحلة النضوج والحالات الشبيهة بها". ويمكننا القول أن الجهة المعبرة عن ارادة الشعب الفلسطيني هي الثورة الفلسطينية فقط. والشعب الفلسطيني معترف به دولياً "ما عدا (إسرائيل) والامبريالية طبعاً وليس لعدم اعترافها أية قيمة قانونية" ومن الممكن مناقشة كون الثورة الفلسطينية الشخص القانوني المعبر عن الشعب

الفلسطيني. وعل أي حال لدى غياب الثورة عن أية مفاوضات تكلل باتفاقية, لا تعود احكام الاتفاقية ذات قوة الزامية على الشعب الفلسطيني. فإذن لا يمكن الحديث عن قضايا "تفرض" على الثورة, إلا بالقوة بالطبع والقوة هي لغة التعامل "الطبيعية" بين الثورة وبين القوى المضادة لإرادتها وأهدافها. والقول أ، الأوضاع الراهنة للثورة ليست مناسبة ولا مؤهلة لمجابهة أوضاع قاسية وضاغطة عليها يفتقد الأساس الثوري القائم على أن الثورة مطالبة باستمرار بتصحيح أوضاعهم وتقويتها وتثبيتها وتعزيزها بما يتلاءم وظروف وقوى الصراع في كل مرحلة. باستمرار يجب أن نظل مشدودين إلى الجماهير وإلى طاقاتها وقدرتها على تقديم الحماية والدعم. والحديث عن الانتحار يكشف عن قصر نفس مطلقيه.

سابعاً: إن طرح التساؤل حول مصير الثورة إذا هي رفضت, وفقدت بالتالي تأييد مصر وسوريا والاتحاد السوفيتي أيضاً, يوحي بأن مقومات وجود الثورة تقوم على رضا وتاييد هذه القوى. وهذا الأمر مغالطة وإجحاف وانتقاص من مبرر وجود الثورة ومقوماتها. لا شك أن التأييد العربي والدولي, وخاصة من قبل القوى الصديقة والحليفة هو عامل رئيسي من العوامل الدافعة إلى الأمام والمخففة من الصعوبات, ولكنه ليس كل القضية. إننا لا نستهين بقيمة هذا التأييد, ولكننا علمياً مطالبون بوضعه في حجمه الطبيعي. إذ فهم أحد في صفوفنا, يوماً من الأيام, قضية التحالف على إنهاء موضوع لفلفة وكسب رضا هذا الفئة أو تلك ومراعاة شعورها وتصوراتها, يكون واهماً جداً ومخطئاً جداً, أن التحالفات تقوم على أسس مبدأية, وتأخذ أحياناً كثيرة طابع التكتيك ولكن ضمن اطار الفهم والتحليل المبدأي للقضايا. لا شك أن وضعنا سيكون صعباً جداً. ولا شك أن السلطة اللبنانية ستحاول الاستفراد بنا إذا ما فقدنا بالفعل تأييد ودعم سوريا. ولكن هل يجوز من أجل تجنب هذا الاستفراد أن نتخلى عن مبادئنا؟ إن جهدنا يجب أن يتركز على توضيح موقفنا وفهما الثوري لما يجري, باتجاه التقليل من حجم التعارضات مع أصدقائنا ومحاولة كسبهم إلى جانبنا, وهذا الأمر متاح, ومتاح بشكل واسع. ونحن نسأل القابلين المستسلمين: لماذا هذه السلبية وعدم الثقة بالنفس؟ هل طرحنا مرة, وبشكل علمي وموضوعي ومفصل مع الاتحاد السوفيتي الصديق مثلاً, إن هخناك سوء مهم تاريخي لديه فيما يتعلق بوجود (إسرائيل) والكيان الصهيوني, وبأن هذا الوجود إنما هو عملية زرع امبريالية – صهيونية "لجيتو جديد" لليهود في المنطقة, يهدف إلى عزلهم وانتزاعهم من خدمة وسائل وعلاقات الانتاج الاشتراكية في المجتمعات التي يعيشون فيها, لصالح خدمة عملية الانتاج الرأسمالية؟ هل قلنا للاتحاد السوفيتي مرة, إن هذه القضية تتعارض مع مقولة لينين العظيم لحل المسألة اليهودية؟ هل طلبنا من الاتحاد الوفيتي مرة, أن يطرح على نفسه السؤال: لماذا هذا الاصرار وهذه الشراسة الصهيونية والامبريالية من أجل تشجيع هجرة اليهود السوفييت ‘لى (إسرائيل), وإهمال التركيز على هجرتهم من الولايات المتحدة الامريكية نفسها؟ أليس من أجل الهدف الذي أشرنا إليه أعلاه؟ نحن مطالبون بشن نضال دؤوب لكسب التحالفات وإقامتها على أسس واضحة عربياً ودولياً. ولسنا بأي حال, مطالبين أن ننحني ونتخلى ونتنازل من أجل الحفاظ على الاصدقاء. قدرنا أن نقاتل ونناضل, ومن تعب من القتال والنضال فليجنبنا شره ويرتاح.

ثامناً: طبعاً نحن مطالبون بالاجابة عاى السؤال: من هي القوى التي سنستند إليها بعد أن نفقد كل هذه الطاقات؟ يبقى السند الاساسي للثورة هو قوتها الذاتية وجماهيرنا الغفيرة. لا نستطيع

ولا نقبل أن نتصور أن جماهير الأمة العربية بما فيها الجماهير الفلسطينية قد يئست أو تعبت من الانتظار. الحقيقة التاريخية الموضوعية تقول أن الجماهير لا تتعب ولا تستسلم لليأس. قد تمر على الجماهير لحظات تكفر فيها بكل شيء, ولكن هذه اللحظات تكون غالباً عابرة وفي كثير من الاحيان تعبيراً عن عدم رضاها عن أداتها الثورية. وفي الأونة التي تلمس فيها الجماهير, بثقة, قدرة قيادتها على متابعة أعباء النضال والاستمرار به مهما كانت التضحيات والعقبات, تنهض وتستفز وتعود إلى غليانها الثوري وإلى استعدادها الذي لا ينضب عطاء وتضحيات. وقد تعيش الجماهير فترات صعبة تحت ضغط الظروف الخانقة, مما يجعل النظرة السطحية إليها تتصور أنها قد تعبت ولا تطمح إلا إلى الخلاص من الظروف الصعبة مهما كان الثمن. ولكن هذه النظرة تظل سطحية. باستمراراً ينظر الثوريون إلى شعبنا على جزء من ترابنا الوطني, "وهذا الأمر يمنح مسألة حق تقرير المصير" , وإن كان الثمن هو التخلي عن حق تقرير المصير لكل شعبنا على كل الجماهير نظرة تاريخية. والتاريخ حافل بالأمثلة, وعندما تتاح الفرصة لكتابة تاريخ شعبنا في قطاع غزة مثلاً وكيفية احتضانه لقواه الثورية برغم ظروف القهر والحرمان والضغط والإرهاب فسوف يتبين لنا مدى صحة المقولة التاريخية عن الجماهير, ومثال شعب فيتنام ما زال حياً في هذا الصدد. إذن, لا يمكن أن يكون ما يشغل خلد جماهير أمتنا العربية وشعبنا الفلسطيني من ضمنها, في هذه الآونة, هو التفكير بالخلاص مهما كان الثمن وأن نأخذ ما نستطيعه الآن, أفضل من انتظار سراب ما لا يمكن تحقيقه. بالعكس تماماً إن اصرار الثورة على مبادئها وأهدافها ومعرفتها لإدارة معركتها الوطنية الثورية, سوف تفتح لدى الجماهير آمالها بالخلاص الكامل من الاغتصاب الصهيوني والقهر الامبريالي. والجماهير تعبر بذلك عن مصلحتها, أما بعض الفئات التي ترى مصلحتها في غير ذلك وهي قصيرة النفس, فلا تعبر بأي مقياس عن الحالة الجماهيرية العارفة. ويبقى دور الطليعة الثورية كبيراً وهاماً في نوعية وتعبئة هذه الفئات وليس بالاستجابة إلى ردات فعلها واعتبارها هي الحالة الجماهيرية العامة.

أما قدرة الثورة على اقامة جبهة رفض عربية, مستعدة وقادرة على تجسيد موقفها بعملية اسناد حقيقية للثورة, فتعتمد على شرط موضوعي ذاتي في الثورة نفسها, هذا الشرط يتمثل بضرورة تبلور الموقف الحاسم في منظمة التحرير الفلسطينية وبين فصائلها, إذ لا يعقل أن يتساءل أي طرف من الاطراق حول مدى ومصداقية وفعالية جبهة الرفض العربية, قبل توفره واضحاً في الثورة نفسها. إن التردد والمماطلة وتأجيل اتخاذ الموقف الصريح, عوامل تميع اقامة جبهة الرفض. هناك دول عربية أعلنت موقف رفض التسوية صراحة وبقوة. وهناك أيضاً قوى من مواقع المسؤولية في الدول العربية المترددة أو التي لم ترفض, يشدها حسها الوطني إلى رؤية الطبيعة الامبريالية – الصهيونية في التسوية الجارية الآن, ويمكن المراهنة على استنهاضها واستنفارها. من أجل تأطير هذه الدول وهذه القوى حول الثورة الفلسطينية لا بد من عمل مكثف واتصالات واستنباط البرنامج والصيغ للتعاون, إذ أن العملية ليست مجردة, ولا يمكن أن تتم بمجرد التمني والمناشدة فقط.

ثم أن صانعي القرار "242" هم الامبرياليون, حلفاء الصهيونية وليست القوى التقدمية في العالم, من هنا فإن نجاحنا في تعرية هذا القرار وتنفيذه وتوعية القوى بحقيقة أهدافه, يمكننا من كسب المزيد من الاصدقاء في العالم حول موقفنا الرافض. وعلينا من هذا المجال أن لا نقلل من قيمة وحجم قوة الصين الشعبية التي تؤيد قضيتنا جذرياً وتقف منها موقفاً واضحاً.

وقبل هذا كله, لماذا تثار فقط مسألة الصعوبات التي ستقع تحت وطأتها الرافضون, ولا يجري التركيز على الصعوبات والمشاكل التي يعانيها وسيعانيها القابلون بالتسوية المستسلمون لها, دولاً كانوا أم قوى أو فئات؟ إن الموقف الصعب والحرج هو موقف القابلين بالتسوية الامريكية المائلة خطواتها أمامنا اليوم, بينما آفاق موقف الرفض واسعة رحبة, خاصة إذا ارتبط الرفض بمخطط ثوري عملي. ليس صحيحاً القول أن الثورة إذا رفضت, فسوف تعاني حالة "اللجوء السياسي" في بغداد وطرابلس الغرب والجزائر "الأمر المرفوض جملة وتفصيلاً" لأن توقيع الأنظمة العربية القابلة على صك الاعتراف (بإسرائيل), ورضوخها للمخططات والرغبات الامريكية سيضعها في المأزق أمام شعوبها, وسوف تسود المنطقة حالات عديدة من المخاضات والولادة الجديدة. هذه الحالات والمتغيرات بالإضافة إلى العامل الذاتي الصلب والواثق والمتحرك ايجابياً للثورة نفسها, سيجعل الثورة في الموقع الأقوى, ولن يكون الرفض هو الخيار الانتحاري العدمي.

تاسعاً: إن مؤتمر جنيف ليس مؤتمر البحث في قضية الشعب الفلسطيني المصيرية وفي حقه تقرير مصيره بنفسه. إن مؤتمر جنيف هو مؤتمر القرار "242", وهو من صنع السياسية الامريكية وتحت مظلتها. لذلك لا يمكن أن يكون المنبر المؤهل لتطرح من خلاله على العالم وجهة النظر الفلسطينية في القضية من اساسها. في أفضل حالاته وفي أكثر التوقعات تفاؤلاً سيصل مؤتمر جنيف إلى بحث تنفيذ التسوية السياسية بين العرب (وإسرائيل) على أساس بنود القرار "242", وذلك بعد مماطلات ومناورات مضنية وطولية "هذا إذا قدر له أن يصل إلى المرحلة المذكورة". وأي تصور آخر يحاول الايهام بأن القضية قد يقبل طرحها من جذورها, ما هو إلا ضرب من العبث. قد يتكلم أي طرف بما يريد, ولكن في النهاية لا بد من العودة إلى أحكام القرار الذي إطاره وعلى أساسه عقد هذا المؤتمر. أما الأمر الذي يقرر نهايات الحلول في مثل هذه المؤتمرات فهو ميزان القوى السائد, وليس عدالة أو عدم عدالة القضية المطروحة.

تبرز هنا مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني, من زاوية أن دعاة الذهاب إلى جنيف يصورون ويتصورون أن الاعتراف الذي حصلت عليه منظمة التحرير الفلسطينية بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني لا بد أن يتثبت بحضور المؤتمر. لنسأل أنفسنا على أي أساس حصلنا على هذا الاعتراف الواسع من قبل قوى عربية وعالمية كبيرة بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني؟ إن هذا النصر السياسي الذي انتزعته الثورة جاء نتيجة اقتناع عدد كبير من القوى في العالم بعدالة القضية التي من أجلها تقاتل الثورة. ألن تصبح منظمة التحرير معزولة بالفعل, إذا ما تخلت عن العنصر الأساسي الذي يثبت عدالة القضية, وهو حق الشعب الفلسطيني في استرداد وطنه كاملاً والعودة إليه؟ ألن تتغير قناعات القوى المؤيدة إذا ما تخلينا عن الكفاح المسلح, لأن في الاعتراف (بإسرائيل) تنازل عن ممارسة حق الدفاع المسلح لمقاومتها؟ إننا إذا تابعنا النضال عل أساس برنامج ثوري, وتابعناه بالجماهير وقواها وفجرنا المنطقة في وجه التسويات والمؤامرات الامريكية, فإننا سنضمن الاعتراف الدولي والعربي وسنثبته ولن ينازعنا عليه أحد.

عاشراً: بالإضافة إلى كل ماتقدم من معطيات تدين السير على طريق التسويات، فإنه لا يحق للثورة أو لأي طرف فيها حضور مؤتمر جنيف، وذلك استناداً إلى الشرعية الفلسطينية التي تقوم عليها القيادة الحالية للثورة، إذ أن هذه الشرعية مستمدة من الميثاق الوطني والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير. وقد جاء في البرنامج السياسي في هذا الصدد (بالإضافة إلى كافة بنود الميثاق الوطني الفلسطيني) ما يلي: **"أولاً"** – في الساحة الفلسطينية: 1- مواصلة النضال والكفاح المسلح لتحرير كامل تراب الوطن الفلسطيني ولإقامة المجتمع الديمقراطي الفلسطيني... 2- النضال ضد كل مشروعات التسوية التي تستهدف تصفية قضية شعبنا في تحرير وطنه، أو مسخ هذه القضية بمشروعات الكيانات أو الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين، وذلك بالكفاح المسلح وبالنضال السياسي المرتبط به... الخ" كما جاء في مقدمة البرنامج: "وفي بؤرة أزمة النضال العربي نجد الشعب العربي الفلسطيني وقضيته الوطنية يواج المؤامرات تلو المؤامرات من أجل تصفية وجوده الوطني الموحد، وتصفية قضيته تصفية كاملة. ويبدي الامبرياليون، والصهاينة، وأشياعهم من العرب اهتماماً نشطاً بتصفية الوجود الوطني الموحد للشعب الفلسطيني ولقضيته الوطنية عبر مشروعات تآمرية مثل مشروع آلون، ومشروع الدويلة الفلسطينية التابعة، ومشروع حسين – آلون ومخطط الانتخابات البلدية في الضفة الغربية ومشاريع الاستيطان والضم والتهويد ومحاولات الاستيعاب والتذويب للشعب الفلسطيني في المجتمعات التي يعيش فيها في الشتات". إن شعبنا الفلسطيني في الداخل والخارج أعطى منظمة التحرير ثقته وتأييده وأبناءه وخيرة شبابه لأنها تعبر عن إرادته في مواجهة معسكر أعدائه وفي مقاتلة (اسرائيل) لإزالة الكيان الصهيوني من أساسه، وليس لأي اعتبار آخر. إن المقاتلين وأرواح الشهداء والأسرى يرفضون الاستسلام ويطالبون باستمرار القتال والتشبث بالخط الثوري والمنطلقات الثورية. ولنا في تجربة نشوء ظاهرة الكفاح المسلح المثال والدليل الساطعين على هذه الحقيقة، لدى نشوء ظاهرة الكفاح المساح وقفت كل الأنظمة العربية ضدها، ووضعت في وجه تحركها أقصى العراقيل والعقبات، ولكن توضيح المنطلقات والأفكار الأساسية جعلت الجماهير وطاقات المقاتلين، التي لا حدود لقدرتها، تخترق الحصار وتنطلق وتنمو وتمتد. علينا أن نتذكر باستمرار حالة الولادة الثورية هذه. ثم إن حضور مؤتمر جنيف لن يعرقل التسوية، كما يدعي البعض، بل إن العوامل التي تعرقلها هي مقاطعة المؤتمر والعمل بكل الإمكانيات الثورية والحشد الاثوري على تخريب هذا المؤتمر ونسفه. لن يسمح إطار المؤتمر بطرح أية قضايا أو مرافعات خارج البرنامج المحدد له، ومن السخف الشديد القول أننا نحضر ولا نوقع، إذ أن ميزان القوى القائم وقرار مجلس الأمن رقم "242" نفسه والحقائق التي ينعقد على أساسها المؤتمر لن تفسح المجال أمام الاجتهادات والتكتيك.

أما القول أننا بالحضور إنما نكسب وقتنا ونتجنب الصعوبات الراهنة ونبرر نوقفنا أما أصدقائنا، ثم نرفض وننسحب، فهو قول مردود على أصحابه، **أولاً** لأن المراهنة على كسب الوقت لا تساوي بأي مقياس الخسارة الفادحة الناجمة عن مجرد القبول بحضور مؤتمر الاستسلام، **وثانياً** كيف سنتجنب الصعوبات طالما سنعود وننسحب من المؤتمر. ستبقى الصعوبات هي ذاتها بل ستزداد كماً ونوعاً، **وثالثاً** لأننا لسنا مطالبين بتبرير أي شيء أمام أصدقائنا. إن أصدقاءنا الحقيقيين لم يقولوا لنا اذهبوا واحضروا المؤتمر ووقعوا على صك الاعتراف (باسرائيل)، وإنما لديهم اجتهاد بأن ذلك أفضل لنضالنا، ولكن قناعتنا مغايرة لاجتهادهم تماماً. **ورابعاً**، لا يجوز أن نكون ستاراً لموقف الاستسلام الذي يقفه بعض الحكام العرب والذين يصرون على حضورنا

تغطية للموقف الاستسلامي الذي يمثله ذهابهم لمؤتمر جنيف. ثم ألن يكون حضورنا تنفيساً للحالة الجماهيرية من حولنا؟ بالإضافة إلى هذا كله، فإننا بإعلان الرفض وبتأسيسه علمياً وثورياً نتمكم من إسماع رأينا للعالم كله ولا نحتاج المؤتمر مجالاً إعلان هذا الرأي.

حادي عشر: وأخيراً، لم يعد أمامنا مجال لتأجيل إعلان موقفنا، إن الاحراجات ناشئة والصعوبات تتزايد بسبب عدم إعلاننا هذا الموقف. واجبنا يفرض عدم الانتظار لحين بروز عوامل جديدة في تطور الأحداث. إن واجبنا التاريخي يفرض أن نبادر ونكون مؤثرين إيجابياً في الأحداث وفي توجيهها لصالح قضيتنا ونضالنا. إن الظرف الراهن لا يتحمل المغامرات الفكرية بالقول أننا نرضى الآن ونرى بعد ذلك ماذا يحدث. لا يجوز تقزيم قدرة الثورة إلى هذا الحد المشين. إننا قوة فاعلة في الأحداث وعلينا أن نتخطى جدار الخوف والعقد وتضخيم الصعاب. إننا لسنا ثورة بالصدفة، ولسنا ثورة بلا هدف ولا استراتيجية. إننا ثورة ناضجة وقادرة ومشبعة بالطاقات والامكانيات، قدرها أن تقاتل في ظل أقسى الظروف وضد أعتى وأشرس قوى العدوان في هذا العصر. بناء على كل هذا، إننا مطالبون بإعلان موقف الرفض اليوم قبل الغد.

3- الحقوق المشرعة للشعب العربي الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره:

في دوامة الجدل الدائر اليوم على كل صعيد حول قضية شعب فلسطين وحول الطريق الذي يجب أن تنتهجه الثورة الفلسطينية للخروج من المأزق الراهن، صدرت جملة من التصريحات والتحليلات والاستنتاجات، أوحت أو هدفت للإيحاء بأن حقوق الشعب الفلسطيني في استرداد وطنه كاملاً والعودة قضايا مازالت غير محددة وغير واضحة، ويجوز فيها الاجتهاد والنقاش والتحايل أحياناً. وبصرف النظر عن النوايا والأهداف الكامنة وراء هذا الإيحاء، فإنه يعتبر أخطر ماقد تتعرض له الثورة والقضية التي يرتكز عليها جوهر الثورة الفلسطينية، تاريخياً وفي المرحلة الراهنة ومستقبلاً. ولقد ساهم الطرح الخاطئ لما يسمى بالحقوق الراهنة والحقوق التاريخية في تشويش الصورة وتشجيع الإيحاء المذكور إذ أن الطرح بدا وكأنه يفصل، من حيث الجوهر، بين الحقوق الراهنة والحقوق التاريخية، مما أشاع اعتقاداً بأن هذا الفصل متعمد بقصد التخلي عن الأهداف الاستراتيجية للنضال الفلسطيني. من الواضح تماماً، أنه لا يمكننا فصل الحقوق الراهنة من الحقوق التاريخية إلا من حيث المرحلة الزمنية في بلوغها، إن بلوغ وتاحقيق الحقوق التاريخية كاملة ما هو إلا الحاصل التراكمي لتحقيق الحقوق الراهنة عبر المراحل، وبناء على ذلك فإن الحقوق الراهنة، في جوهرها، تظل منسجمة ومرتبطة باستمرار مع الحقوق التاريخية. إن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني يأتي على رأس حقوقه الراهنة والتاريخية. فيما يتعلق بهذا الحق فإن المسألة المركزية التي لا بد أن تظل واضحة في مسيرة نضالنا الفلسطيني، وفي مختلف المراحل التي نمر بها، وعلى مختلف الأصعدة التي تطرح بها، هي أن وجود (اسرائيل) يلغي حق تقرير المصير أمام الشعب الفلسطيني، وبالتالي فإن النضال الثوري الفلسطيني بهدف قلع هذا الوجود عن الأرض الفلسطينية، هو الشرط الموضوعي لتبيق حق تقرير المصير, كما أن الاعتراف بهذا الوجود, بأي شكل من الاشكال, يبقى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني معلقاً ولا معنى له. إن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني يتمثل في تحرير كامل التراب الفلسطيني وإقامة المجتمع الديمقراطي عليه. غير أن البعض يريد

ارغامنا على فهم حق تقرير المصير بشكل آخر. يريدنا البعض أن نفهم هذا الحق, بأنه حق جزء من شعبنا على جزء من ترابنا الوطني, "وهذا الأمر يمسخ مسألة حق تقرير المصير", وإن كان الثمن هو التخلي عن حق تقرير المصير لكل شعبنا على كل ترابنا الوطني الفلسطيني. والواضح أن الخلفية وراء هذا التوجه، ترتكز على الرضوخ لأحكام المرحلة الراهنة وميزان القوى فيها. إننا ندرك تماماً طبيعة أحكام المرحلة الراهنة، كما ندرك أن تحرير كامل التراب الفلسطيني لن يتم دفعة واحدة، ولكننا مدرك أن حق تقرير المصير لا يمكن أن يكتب معناه إلا بممارسته على الأجزاء من أرض فلسطين التي يحررها النضال الفلسطيني بالقتال العسكري والسياسي ودون تقديم التنازلات، وليس من مواقع الضعف وفي ظل التسويات الأمريكية – (الاسرائيلية). إن حق تقرير المصير للشعوب، الذي أقرته كل الشرائع الدولية واتفاقات حقوق الانسان والتجربة الانسانية منذ الثورة الفلرنسية مروراً بمراحل التاريخ على اختلافها وحتى عصرنا الراهن, إنما هو حق متكامل لا يمكن اجتزاؤه بأي حال من الأحوال. بناءً على ذلك, فإن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني كما تفهمها ثورته وكما عبرت عنها منطلقات الثورة والميثاق الوطني الفلسطيني والمجالس الوطنية الفلسطينية, تتلخص بحق استرداد فلسطين, كل تراب فلسطين, وحق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه والعيش عليها بحرية كاملة وسلام, والحق في اختيار شكل الحكم والنظام الذي يرتضيه الشعب الفلسطيني على أرضه بعد تحريرها من الوجود الصهيوني.

هذه الحقوق هي أهداف النضال الفلسطيني, ومن أجل بلوغ هذه الأهداف يناضل شعبنا ويضحي ويتحمل العذاب وأعباء النضال. لذلك فإن الحقوق الراهنة التي تؤمن أسباب متابعة النضال لا يمكن أن تكون إلا حق شعبنا في خمل السلاح وممارسة الكفاح المسلح في استراتيجية حرب شعب طويلة, لأن صيغة النضال هذه هي الوحدة الكفيلة بايصال شعبنا إلى أهدافه التاريخية, وينتج عنها حق شعبنا وثورته في اتباع كافة الأساليب والصيغ للحفاظ على السلاح وعلى بؤرة نضاله مشتعلة, كما تنتج عنها جملة من الحقوق فيما يتعلق بحياة شعبنا في ظل ظروفه الراهنة. لا يمكن أن نتصور مصير شعبنا إلا على أرضه وفي ظل المجتمع الديمقراطي في اطار المجتمع العربي الكبير. إن اي تصور آخر يحرف نضالنا ويجره بعيداً عن أهدافه.

ثالثاً: خلاصة الموقف:

لا شك أن الموقف الراهن دقيق جداً وعلى درجة كبيرة من الخطورة. وفي قناعتنا فإن اعلان الموقف الرافض باتخاذ قرار واضح وحاسم من قبل الثورة الفلسطينية بشكل موحد في منظمة التحرير, الأمر الذي ما زال متاحاً, يخفف كثيراً من خطورة الموقف, ويجنب ثورتنا مخاطر الانزلاق في التسوية المذلة. إن عناصر الرفض قوية وملموسة وتتمتع بمصداقية عالة, كما أن وضعنا الذاتي مؤهل, برغم ثغراته, على تحمل مسؤولية الرفض وأعبائه. يمكننا, على أساس موقف رافض واضح, أن نمتن بنيان وحدتنا الوطنية, من أجل مجابهة الظروف بوضع داخلي متماسك. أما إذا عجزت بعض الأطراف عن اتخاذ الموقف الوطني الرافض والحاسم في هذه المرحلة, فإن جبهة الرفض المقاتلة لا بد أن تنبثق, لأن الوحدة الوطنية الفلسطينية لم تكن في يوم من الأيام هدفاً بحد ذاتها, وإنما أداة ثورية لتحقيق البرنامج السياسي الموحد. كما أننا لم نكن

في مواجهة الأزمات السابقة بمثل القوة الفعلية التي نتمتع بها اليوم: تأييد عالمي واسع لنضالنا المشروع, التفاف عربي فلسطيني حولنا قائم على أساس التلاحم بين المهمات النضالية العربية-الفلسطينية "إذ أن المؤامرة الامريكية (الإسرائيلة) تستهدف حركة التحرر العربية في الموقف الذي تخطط فيه لصفية الثورة الفلسطينية", هذا الالتفاف بحاجة ملحة للتنظيم والاستقطاب الفعلي. سلاح فعال ووافر بين أيدينا, تجارب هائلة في العمل السياسية والعسكري والتنظيمي تختزنها كوادرنا ومؤسساتنا, وثقة بالنفس وبقدراتنا لم يشهدها العمل الفلسطيني من قبل. إن أي تأخير لإعلان موقف الرفض يعرض كافة هذه الطاقات للتبعثر والتآكل والتنفيس, لذلك لم يعد الأمر متاحاً ولا مقبولاً, أن لا تصدر الاجابة الواضحة على السؤال المركزي وهي أن الثورة الفلسطينية, ضد التسوية الامريكية وضد مؤتمرها في جنيف, وضد عودة الهيمنة الامريكية على المقدرات العربية, ولذلك فإن نضالها سيتوجه لإحباط هذه التسوية. إن تأخير اعلان هذا الموقف لا يمكن إلا أن يكون تعبيراً عن القبول بالتسوية وبنتائجها المذلة, ومن هنا لا بد من شن الحملة بهدف تعرية هذا الموقف وفضحه وتجريده أمام الجماهير. إن الصمت وعدم اعلان الموقف لم يعد اليوم تكتيكاً مشروعاً, بل يجب أن نفهم على أنه مؤامرة لتمرير الاستسلام تدريجياً على جماهيرنا.

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على استعداد كامل للتعاطي الرفاقي والجماعي مع كل القضايا التي طرحت في هذا الكراس, ولكن الشرط لهذا الحوار الموضوعي هو تأمين اطار الرفض لدخول حركة المقاومة الفلسطينية في لعبة التسوية السياسية القائمة. كما أننا على استعداد لممارسة المرونة المقبولة في مواجهة تعارضاتنا مع أطراف معسكر الاصدقاء وكل القوى المتعاطفة معنا, وكذلك إننا على أتم الاستعداد لوضع البرنامج المشترك المتناسب مع استعدادات الجماهير الفلسطينية والحركة الوطنية العربية والوضع العالمي.
لقد وضحنا رأينا, عبر هذا الكراس, بالبديل الثوري في مواجهة الظروف الراهنة, وهو التوجه نحو مزيد من النضال والقتال والتمسك بسلاحنا وشن ثورة على أوضاعنا الذاتية, وثورة على الأوضاع من حولنا, وإحراج وارباك وتخريب مسيرة التسوية والقوى المستسلمة, والعمل الجدي الدءوب من أجل اسقاط النظام العميل في الأردن, وتصعيد القتال والثورة داخل وطننا المحتل, ووضع البرامج الثورية المتناسبة مع هذه المهمات.
وأخيراً نقول للذين يصورون أمر التوقيع على صك الاعتراف (بإسرائيل) بأنه غير هام لأننا سنتمكن من تمزيق المعاهدات والعقود, إنكم واهمون ولن نسمح لمغامراتكم ومراهناتكم اليائسة أن تجر شعبنا إلى وحول التسوية. إن العدو الامبريالي – الصهيوني ليس من طبيعة الأعداء الذين يمكن تمزيق المعاهدات معهم, إن صراعنا معه على الوجود وليس على الحدود, وقرار مجلس الأمن رقم "242", يرمي إلى تسوية مذلة ولا يفسح المجال أمام المراهنات الفاشلة. وفي الختام ترى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أنها جريمة بحق شعبنا وشهدائنا وأسرانا ونضالنا أن ننهي الكفاح الطويل بتسوية مذلة. إننا واثقون بالنصر وواثقون أن حركة التاريخ لا يمكن أن تسير إلا إلى الأمام, وإن سمة هذا العصر إنما هي انتصار الشعوب المقاتلة المناضلة, واندحار الامبريالية.

ملاحق:

أ- مذكرة الجبهة الشعبية المرفوعة إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.
ب- بيان الجبهة الأول حول حرب تشرين 1973.
ج- بيان الجبهة الثاني حول وقف اطلاق النار في 22 تشرين الأول 1973.
د- بيان الجبهة الثالث حول اتفاقية فصل القوات على الجبهة المصرية.
هـ- قرار مجلس الأمن "242".
و- قرار مجلس الأمن "338".
ز- قرار مجلس الأمن "339".
ح- قرار مجلس الأمن "340".

ملحق:

مذكرة الجبهة الشعبية المرفوعة إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية:

في مرحلة أصبح فيها السعي لتحقيق سلام في المنطقة على درجة كبيرة من الأهمية, نظراً لمفاهيم السلام المطروحة المتباينة, والجهات التي تدعو إليه. تجد الشبهة الشعبية لتحرير فلسطين إن من واجبها الثوري, كفصيل أساسي من فصائل حركة المقاومة الفلسطينية المطالبة باعلان واتخاذ موقف من مؤتمر السلام الذي يجري البحث لعقده, تجد الجبهة الشعبية أنه من الضروري الاعلان الواضح والصريح عن الموقف من هذا المؤتمر, بالاستناد إلى فهمنا الاستراتيجي لطبيعة النضال الفلسطيني, وإلى ادراكها للمواقف التكتيكية السليمة التي ينبغي أن تقفها على طريق نضالها الطويل, آخذة بعين الاعتبار الحرص الشديد على عدم اهتزاز الوحدة الوطنية.

من هنا, قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بتقديم مذكرة إلى منظمة التحرير الفلسطينية, تتضمن موقف الجبهة الواضح والصريح من مؤتمر السلام,

وقد جاء في المذكرة:

يهمنا في بداية هذه المذكرة أن نؤكد لكم بكل وضوح على أن ما يدفعنا لتقديمها لكم هو شعورنا العميق بالمسؤولية تجاه خطورة المرحلة التي يمر بها نضال جماهيرنا وخطورة بقاء جماهيرنا في حالة حيرة وضياع تجاه حقيقة الموقف الفلسطيني في مواجهة هذه المرحلة الخطيرة.

إن فهمنا العلمي لموضوعة الوحدة الوطنية يقرض علينا قناعة عميقة وراسخة بأن هذه الوحدة أساسها وحدة الموقف السياسي في مواجهة مرحلة حاسمة من هذا النوع, وإن ما يهز الوحدة الوطنية ويزعزع بنيانها هو موقف الغموض الذي يؤدي إل شل أية فعالية ثورية للجماهير في فترة دقيقة حاسمة كالتي نمر بها اليوم.

لقد بات واضحاً أمام جماهيرنا أن أهم ما نتج عن حرب تشرين الأخيرة هو شعور الامبريالية الامريكية بخطرة بقاء هذا الوضع المتفجر في المنطقة وما يحمله من تهديدات لمصالحها النفطية بشكل خاص, وبالتالي استعدادها لوقفة جادة أمام ترتيب أوضاع المنطقة.

ولقد بات واضحاً كذلك أن أساس هذه الوقفة هو قرار مجلس الأمن رقم "242".

ليس من أهداف هذه المذكرة عرض تحليل سياسي كامل للوضع الذي نشأ عن الحرب الأخيرة, ولكن يكفي بأن نلخص مجمل فهمنا لهذا الوضع بأن المرحلة القادمة ستحمل محاولة جادة لتسوية الأمور في المنطقة العربية على أساس قرار "242". وإن قوى عالمية وعربية عديدة ترى في هذا القرار أساساً صالحاً لنضال سياسي يجب أن يستهدف إزالة الاحتلال (ألإسرائيلي) للأراضي العربية التي احتلت أثناء حرب "5" حزيران.

أما الجديد في الوضع في هذه الفترة, وهو الشيء الخطير, بالنسبة لنا, كشعب فلسطيني, ومنظمة تحرير فلسطينية فهو وجهة النظر التي طرحت نفسها مؤخراً والتي تنادي باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فيما يسمونه "مؤتمر السلام" الذي سينعقد على أساس البحث الجاد في تطبيق قرار "242".

ايها الأخوة:

إن موقف منظمة التحرير بمختلف فصائلها من قرار "242" موقف واضح وصريح عبرت عنه مختلف التنظيمات من خلال برامجها السياسية في أكثر من مناسبة. ومع ذلك, وعلى ضوء ما يطرح في هذه الفترة خلافاً للبرامج السياسية التي اقرتها المجالس الوطنية الفلسطينية في أكثر من مناسبة, نجد أنفسنا مضطرين للتذكير بالحقيقة الواضحة التالية: وهي: إن اقرار مجلس الأمن بقدر ما ينص على ضرورة انسحاب (إسرائيل) من الأراضي التي احتلتها في حرب "5" حزيران ينص بنفس القوة على ضرورة بقاء (إسرائيل) وحقها في الحياة وتوفير حدود آمنة لها, وتوفير سلام دائم في ظل وجود (إسرائيل) وبقائها وضمان سلامتها. هذه هي حقيقة قرار "242". وإن واجبنا كلنا أن نضع دائماً الحقائق الواضحة أمام جماهيرنا.

من هنا فإن أي اشتراك لمنظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر قائم على أساس قرار "242" يعني, بشكل واضح, استعداد منظمة التحرير الفلسطينية للمساهمة في مؤتمر أحد أهدافه ضمان بقاء (إسرائيل) ضمن حدود آمنة.

إن قرار "242" بقدر ما يزيل عدوان "1967" أو شيئاً منه فإنه بالمقابل يثبت شرعاً ودولياً عدوان "1948". وإنه من الواضح كذلك, على ضوء ميزان القوى القائم, إن (إسرائيل) والامبريالية لن تنسحب من الأراضي التي احتلتها في حرب "5" حزيران مقابل وثيقة ورقية تستطيع أن تمزقها في أي وقت تريد. إن هذا الكلام يحمل كثيراً من الأحلام والتمنيات. إن الامبريالية لن تكتفي بؤثائق ورقية, بل إنها, حسب ما ينص قرار "242", ستفرض مجموعة من الاجراءات المادية وغير المادية: المناطق المنزوعة من السلاح, الوجود الدولي, الاعتراف, التعامل الاقتصادي, إلى آخر ما هنالك, استناداً إلى فترة واضحة في قرار "242" وهي شرعية الوجود (الإسرائيلي) وحقه في الحياة, وضرورة العمل على ايجاد سلام دائم ومضمون في المنطقة.

وعلى هذا الأساس فإن أي اشتراك من قبل منظمة التحرير في مؤتمر أساسه قرار "242" لا يمكن أن يعتبر محاولة لإحراز انتصار تكتيكي يساعدنا في الوصول إلى الانتصار الاستراتيجي, بل إن اشتراكنا ستكون نتيجته, كما حدث في حالات معينة في تاريخ بعض القوى السياسية, احراز انتصار جزئي مقابل التنازل الفعلي الكامل عن الهدف الاستراتيجي.

وعلى هذا الأساس أيضاً فإن المطالبة بالواقعية والتكتيك والحكمة والتروي والتعقل وغيرها من التعابير ..

إن التنظيمات الثورية عندما تضع استراتيجيتها وبرامجها السياسية, فإنها تضعها لتشكل دليلاً صادقاً لنضالها ونضال الجماهير, وليس لتكون مجرد كلمات أو نصوص يمكن أن تلقي بها جانباً وقتما تريد.
إن استراتيجية حرب التحرير الشعبية الفلسطينية العربية, الطويلة المدى, هي وحدها القادرة على تحقيق الهدف الاستراتيجي, أي تحرير كامل التراب الوطني وإقامة المجتمع الديمقراطي على أرض فلسطين. وإن أية مواقف تكتيكية يجب أن تخدم هذه الاستراتيجية بشكل واضح وملموس, لا أن تكون بديلاً لها أو عقبة في طريقها.

أيها الأخوة,
إن القول بأن الشعب الفلسطيني اليوم أمام خيارين أثنين, لا ثالث لهما: فإما أن يقبل بالاشتراك في هذا المؤتمر بهدف إقامة دولة فلسطين على الضفة الغربية وقطاع غزة أو أن يعترف إذن بأنه يمهد لتمرير مشروع المملكة العربية المتحدة التي تعيد الأرض الفلسطينية للرجعية الاردنية. إن هذا القول لا يضع بموضوعية كاملة كافة الاختيارات المتوفرة علمياً أمام الثورة الفلسطينية. إذ أننا في الوقت الذي نقول فيه "لا" للدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين نقول بنفس القوة "لا" لمشروع المملكة العربية المتحدة. إن الخيار الثوري واضح جداً أمام جماهيرنا وهو: نعم لاستمرار الثورة. نعم للبقاء في صف الجماهير المقهورة والمضطهدة. نعم لحرب التحرير الشعبية, الفلسطينية العربية, الطويلة الأمد التي ترفض الاستسلام والتنازل عن الهدف الاستراتيجي سواء كان هذا التنازل علنياً أو ضمنياً.

أيها الأخوة,
إننا نوافق تماماً على أن الثورة الفلسطينية تواجه اليوم أدق مراحلها ونوافق تماماً على التحليل الذي يوضح حقيقة الصعوبات التي ستنشأ عن موقف الرفض. إننا نرى كل هذه الصعوبات ونعرف بالضغط ما هي, ومدى ثقلها. وإننا نوافق كذلك على القول بأن كل ثورة يجب أن تجيد التكتيك بقدر ما تجيد الاستراتيجية كل ذلك كلام سليم ونتفق معه شرط أن يتم من خلال رفض واضح لقرار "242", ورفض واضح لاشتراك منظمة التحرير في مؤتمر قائم على هذا الأساس.
إننا نقدر صعوبة الموقف, ولكننا لا نتفق مع الكلام الذي يحاول أن يصور موقف الرفض بأنه موقف انتحاري لن تكون نتيجته إلا ذبح الثورة وتصفيتها بالوسائل العسكرية بالإضافة إلى كافة الوسائل الأخرى.
إن الموقف الذي نقترحه على منظمة التحرير ليس موقفاً انتحارياً. أنه في نظرنا موقف ثوري يستند إلى كافة مقومات الانتصار.
إن مجرد وجود (إسرائيل) يشكل اضطهاداً واضحاً لجماهيرنا الفلسطينية والعربية, وإن موقفنا يستند إلى هذه الحقيقة الموضوعية لا يمكن أن يكون موقفاً انتحارياً خاطئاً.
إن هذا الموقف سيلقى تأييد جماهيرنا الفلسطينية والعربية التي ترفض بشكل واضح وقف اطلاق النار, والتي تطالب, باستمرار, بمعركة طويلة حاسمة هي وحدها التي يمكن أن توفر الحرية والأمن لمستقبل هذه المنطقة.

إن مثل هذا الموقف لا يمكن إلا أن ينال بعد نضال وجهد احترام وتأييد كافة القوى الثورية العالمية وبالتالي فإننا لا نطالب شعبنا بالانتحار وإنما نطالبه بأن يدفع الثمن الذي لا بد منه لأي انتصار تاريخي وهو ملايين الشهداء والصمود في ميدان الصراع رغم كل الآلام والتضحيات. أنه الطريق الذي يعرف كل شعب يريد الحرية بأنه الطريق الوحيد للانتصار الحقيقي..

نؤكد مرة ثانية إن استمرار موقف "اللاموقف" لن تكون نتيجته إلا زعزعة الثقة في صفوف الجماهير وهي القوة الوحيدة القادرة على تحقيق التحرير.

إن الحرص على ثقة الجماهير بثورتنا وقيادتها يجب أن يحتل في أذهاننا حجماً أكبر من أية اعتبارات تكتيكية أخرى.

وأخيراً,

نعرف تماماً أن البعض قد يفسر تقديم هذه المذكرة بأنه ضرب من المزايدة. وقد يحملها شتى النوايا والأهداف والاجتهادات.

في نظرتنا العلمية للأمور, نؤمن أشد الايمان, ومن حقنا أن نتصرف حسب قناعتنا, بأن هذا الموقف يخدم قضية الثورة وقضية الوحدة الوطنية المستندة إلى الموقف السياسي الثوري الموحد.

وإننا نأمل أن تنظروا لها من هذه الزاوية وفاءً للشهداء والدماء التي سالت خلال السنوات الماضية, لا لتنفيذ قرار "242", وإنما لتستمر الثورة المسلحة باسلوب حرب التحرير الشعبية, الطويلة المدى, حرب التحرير الكامل للتراب الفلسطيني.

لنتخذ أيها الأخوة موقفاً ثورياً تاريخياً, ونقرر رفضنا الحاسم باسم جماهيرنا, وباسم ثوارنا لما يسمونه "مؤتمر السلام".

ولنتوجه جادين لوضع البرامج التي تضمن ترسيخ وحدتنا, وحماية ثورتنا, واستمرار نضالنا, حتى نحقق كامل الأهداف التي ثرنا من أجلها.

ملحق:

بيان الجبهة الأول حول حرب تشرين 1973:

أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين موقفها الثابت والمحدد من المعارك التي تخوضها جيوش مصر وسوريا وحركة المقاومة الفلسطينية في بيان جماهيري تنشره الهدف لما له من أهمية سياسية في هذه الفترة المصيرية بالذات, نصاً:

يا جماهير أمتنا العربية،

اليوم يخوض أبناء أمتنا البواسل معارك شرف وبطولة فوق ترابنا الذي رزح تحت أقدام العدو الصهيوني ردحًا من الزمن، فما هو واجبنا تجاه وطننا الحبيب في هذا الظرف الدقيق الذي نمر به؟ لقد أدانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حالة الصمت الذليل التي خيمت على جبهاتنا سنوات طويلة، وطالبنا بكسر هذا الصمت وتحطيم الأمر الواقع الذي يحاول العدو الصهيوني

خلفه فوق ترابنا. لقد كنا بذلك نعبر عن آمال جماهيرنا العربية، ونطالب بتحقيق أحد مطالبها الرئيسية في هذه المرحلة.

وتعبيرًا عن آمال الجماهير وقناعاتها، طالبنا بالقتال من أجل تحرير أراضينا المغتصبة، لأننا نعرف أن لا طريق للتحرير سوى القتال الطويل الأمد الذي يستنفد قوى العدو على مدى الأيام، ويعدل في ميزان القوى المائل لمصلحة العدو الصهيوني إلى أن ترجح كفة هذا الميزان لصالح جماهيرنا المقاتلة ضد قوى الصهيونية والإمبريالية، قوى التوسع والاستغلال، القوى التي تنهب ثرواتنا وتحولها سلاحًا بيد أعدائنا لذبحنا .

ونحن، إذ نرقب بفخر واعتزاز جنودنا البواسل يأخذون مواقعهم إلى جانب المقاتل الفلسطيني، لا يمكننا إلا أن ننبه جماهيرنا كي تبقى مفتوحة الأعين ساهرة، كي لا تتحول دماء أبناء أمتنا فوق أرضنا المحتلة إلى ثمن يدفع على موائد التسوية. فقد علمتنا السنون وتجاربها التي مر نضال شعبنا فيها، أن تكون رؤيتنا أوضح وأن نكون حريصين لتفويت الفرصة أمام أي اتجاه للمساومة أو لهدر طاقات ودماء جماهيرنا من أجل الحلول الوسط التي تبقي على حقوق شعبنا مهدورة .

إننا نرى أن واجبنا الثوري يفرض علينا أن نصارح الجماهير بحقيقة عدونا الخبيث والمتطور القوة. يجب علينا ألا ننتظر نصرًا سريعًا حاسمًا في أيام معدودة كما يحاول البعض تصويره، بل يجب أن نأخذ من بدء المعركة فرصة لنعمل جاهدين لكي نستمر بشكل متصل حتى التحرير .

إن تفوق عدونا الصهيوني لا يمكن أن يهزم إلا بحرب طويلة النفس، ننهكه فيها، ونوجه له الضربة تلو الأخرى حتى يخر صريعا. إننا إذا عرفنا طبيعة عدونا معرفة حقيقية، يسهل علينا تصفيته .

علينا أن نقاتل، وأن نجعل من المعركة معركة تستمر لا معركة تنتهي في منتصف الطريق على مائدة مفاوضات استسلامية. إن طبيعة العدو المتفوق علينا تقنيًا والمرتبط بالإمبريالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، ارتباطًا عضويًا ومصيريًا، وطبيعة مجتمعنا المتخلف، يجعل من تناقضنا معه - تناقضًا حادًا لا يحل إلا بحرب طويلة الأمد، تعبأ فيها كافة القوى الوطنية والتقدمية التي هي على استعداد أكيد لقتال العدو .

يا جماهير أمتنا المجيدة،

إننا مطالبون، جميعا، بإلقاء كافة قوانا في هذه المعركة بشكل مخطط ومدروس. وفي نفس الوقت، فإننا مطالبون بأن نشكل قوة طليعية كي تستمر المعركة حتى النصر. لذا، فإننا نناشد كافة القوى الوطنية والثورية في وطننا العربي بالمساهمة في المعركة، مجندة خلفها طاقات جماهيرنا لتشارك بشكل فاعل في معركة المصير هذه. وأيضًا، فإن كافة أحرار العالم مطالبون بالوقوف مع جماهير شعبنا العربي التي تقاتل غزوة العدو الصهيوني النازي الجديدة . إن المشاركة الفعالة لجماهيرنا ولطلائع هذه الجماهير، تتطلب إطلاق حرياتها، وإفساح فرصة العمل الواسع أمامها، لأنه لا يمكن لجماهيرنا أن تساهم في المعركة مساهمة حقيقية تدفع في

المعركة خطوات باتجاه انتزاع النصر في المعركة، دون إطلاق تلك الحريات .
يا أبناء شعبنا العربي،

يا قوى التحرر والتقدم في العالم،

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إذ تطالب الجماهير الشعبية العربية وطلائعها المقاتلة بإلقاء ثقلها في المعركة، فإنها ترى أن إطلاق هذه الحريات لجماهيرنا في الساحة الأردنية والساحة اللبنانية بشكل خاص، شرط ضروري من شروط هذه المشاركة، ومن شروط تحقيق الانتصار. لذا، فإن على جماهير شعبنا العربي أن تهب لتلعب دورها في المعركة، ولتكون قمة في الوعي والتأهب والنشاط الثوري لنيل الحرية والكرامة والشرف. فلنجعل من معركتنا معركة مستمرة حتى تصفية الكيان الصهيوني .

يا جماهير شعبنا الفلسطيني،

يا أمتنا العربية الخالدة،

يا مقاتلينا الأبطال في الوطن المحتل،

إن حركة المقاومة كانت وما تزال في حالة حرب دائمة مع الكيان الصهيوني المعتدي. والآن، وقد جاء القرار العربي لينضم إلى القرار الفلسطيني، إن على حركة المقاومة تحمل مسؤولية كبيرة في هذه الحرب لا بد أن تلعبه بتوجيه ضرباتها لشرايين وأوردة الجسم الصهيوني لاستنزافها، وتقطيعها حتى تتمكن القوى المقاتلة العربية من لعب دورها بشكل فعال ومجد. إن المعركة معركة كل الجماهير العربية .

على حركة المقاومة الفلسطينية، وقد بدأت المعركة، أن تخوض نضالا جماهيريًا واسعًا وسط الجماهير في الداخل والخارج، لتأكيد خطوط الثورة واستراتيجية العمل الثوري، وضبط مسيرة الثورة من كل محاولات الاستغلال والضرب من قبل أطراف معسكر العدو .
فلتكن أيدينا على الزناد ولنقاتل، فإنها مرحلة تاريخية فاصلة في تاريخ منطقتنا العربية، وعلى القوى الثورية العربية وقوى الثورة الفلسطينية أن تعرف ما هو مطلوب منها في هذه الفترة .
المجد لثورتنا، والخلود لشهدائنا.

والموت لأعداء شعبنا وأمتنا، وتحية لسواعد الرجال في كل مواقع القتال.
وإننا لمنتصرون.

ملحق:

بيان الجبهة الثاني حول وقف إطلاق النار في 22 تشرين الأول 1973:

يا جماهير أمتنا العربية،
يا جنودنا البواسل،

في السادس من تشرين الأول [أكتوبر]، فتحت الأمة العربية صفحة جديدة من تاريخها، واضعة إرادة أمتنا على المحك في مواجهة العدو الصهيوني الذي سيطر على أرضنا مطمئنًا إلى انتصاراته طيلة ربع قرن من الاغتصاب. وخلال أيام معدودة من القتال الباسل، استطاع جنود أمتنا، على الجبهتين المصرية والسورية، وثوارنا الأبطال في الأرض المحتلة وعلى الجبهات العربية، وجماهيرنا المتفانية في التضحية، أن تحطم أسطورة " الجيش (الإسرائيلي) الذي لا يقهر " !! وإنزال أفدح الخسائر البشرية والمادية بين صفوفه، وخلخلة دعائم الكيان الصهيوني على أرض فلسطين المحتلة .

ولقد وقفت جماهيرنا، خلال أيام المعارك هذه، وما زالت، على أتم الاستعداد لتعطي كل شيء، دماءها، أرواحها، أموالها، وكل شيء لديها، لتحقيق أهداف الجماهير، وإزالة الاضطهاد والمذلة التي لحقت بأمتنا خلال عشرات السنين. وخلال هذه الأيام القليلة من القتال ضد العدو الصهيوني الإمبريالي، بدأت الظروف تنضج بسرعة لخلق مقومات استمرارية الكفاح المسلح العنيد الذي تشكل الجماهير العربية فيه الدعامة الرئيسية لتصفية الكيان الصهيوني وتحقيق الانتصار .
وجاء قرار مجلس الأمن في 22 تشرين الأول [أكتوبر] بوقف إطلاق النار، محاولة واضحة لقطع الطريق على الجماهير العربية من استمرار قتالها العادل والمشروع لبلوغ كافة أهدافها المشروعة .

يا جماهير أمتنا العربية،

يا مقاتلينا الأبطال،

لقد عاشت أمتنا فترة وقف القتال على الجبهات العربية، تلك الفترة التي أذلتنا جميعًا والتي عشتم أنتم جنود أمتنا العربية خلالها ذل الصمت الذي عززت الصهيونية والإمبريالية، من خلاله، سيطرتها على أراضينا وثرواتنا، وسامت جماهيرنا عذاب الذل والمهانة، وأتاحت للرجعية العربية أن تتصدى بحقارة وصلف للثورة الفلسطينية على أرض الأردن لسد فوهات بنادق الثوار التي أنهكت العدو الصهيوني .

لقد عاشت جماهيرنا مرارة وذل وقف إطلاق النار بالملموس. أما اليوم، فإنها تقف مرفوعة الرأس، وتعيش حالة القتال والنضال المحتدمة على أرضنا ضد العدو الصهيوني الإمبريالي، وتلمس نتائج ذلك، وتدرك أن استمرار المعركة سيزيد من بلورة القوى الجماهيرية العربية

ومساهمتها الملموسة في هذه المعركة، كما تدرك أن وقف إطلاق النار سيجهض هذه المشاركة ويتيح للعدو فرصة إعداد نفسه وبناء ما تدمر من قواته للإجهاز من جديد على حركة التحرر العربية وجماهير أمتنا. لقد عرفنا طبيعة عدونا الصهيوني، وعرفنا أن تناقضنا معه تناقض مصيري، وأنه ذو طبيعة توسعية عنصرية غادرة. وسيرى عدونا في وقف إطلاق النار، فرصته الذهبية للتهيؤ، من جديد، للانقضاض علينا في اللحظة المناسبة، ومتابعة تحقيق أهدافه العدوانية التوسعية التي لم تعد خافية على جماهير شعبنا .

يا جماهير أمتنا العربية،

إن كل أمة تريد تحقيق أهدافها لا تستطيع، على ضوء معطيات العصر، أن تحقق ذلك من خلال أيام أو أسابيع أو أشهر، بل لا بد لها من امتلاك الإرادة للمثابرة على النضال الطويل المدى، تشارك فيه الجماهير المنظمة والمعبأة والمسلحة، وهذا هو الطريق الوحيد أمام أمتنا لتحقيق أهدافها .

انطلاقًا من هذه القناعة، نطالب قوى الثورة الفلسطينية كلها، باسم المسؤولية التاريخية، ألا تقع فريسة التردد أو التواطؤ، وأن تتخذ المواقف الثورية السليمة التي توضح الطريق أمام الجماهير. ذلك نطالب قوى التقدم والتحرر في الوطن العربي بأن ترفض وقف إطلاق النار، وأن تقود الجماهير العربية على طريق الاستمرار في النضال ضد العدو الصهيوني الإمبريالي. ونناشد الأنظمة الوطنية العربية التي بدأت القتال باسم آلاف الشهداء، وترابنا العربي، وشعبنا الذي يرزح تحت نير الاحتلال، ألا توقف القتال حتى تفوت على عدونا فرصة استلام زمام المبادرة للانقضاض عليها وعلى جنودنا البواسل الذين تاقوا للقتال سنين طويلة، وأبلوا بلاء حسنًا عندما أعطيت لهم الفرصة، والمصممين على الاستمرار والنصر النهائي. نناشد جنودنا وضباطنا وقواتنا المسلحة في الجبهات ألا يكفوا عن توجيه الضربات القاصمة للعدو، كي لا نعود ويعودون إلى نفس الحالة المذلة التي عشناها لفترة سابقة يوم 6 تشرين الأول.

نطالب كافة أصدقائنا على الصعيد الدولي، أن يدعموا نضالنا التحرري الذي أصبح واضحًا لهم تمام الوضوح، وأن يتفهموا حقيقة موقفنا وحقيقة عدونا الصهيوني الذي زرعته الإمبريالية في قلب وطننا، قبل عدوان 1967، ليكون قاعدة أمامية لها وللصهيونية العالمية. وبالتالي، نطالبهم أن يفهموا حقنا المشروع في النضال من أجل استرداد حقوقنا المشروعة في فلسطين التي لا تعني سوى إقامة المجتمع الديمقراطي على كامل التراب الفلسطيني، وهذا يعني تصفية الكيان الصهيوني القائم على أرضنا منذ عام 1948، وتحرير كافة الجماهير العربية و"اليهودية" من ظلم واضطهاد الصهيونية والإمبريالية .

يا جماهير أمتنا العربية،

إن الوصول إلى تحقيق أهدافنا الكاملة في تحرير كامل الأراضي العربية من رجس الصهيونية والإمبريالية، ليس هدفًا خياليًا مثاليًا غير قابل للتحقيق كما يحاول العدو أن يزرع في عقولنا. إن هدفنا الثوري هنا هدف واقعي قابل التحقيق عندما تصمم جماهيرنا وقيادتنا الثورية على خوض

حرب تحرير شعبية طويلة المدى، ربما تستطيع أن تحقق فيها إسرائيل بعض الانتصارات التكتيكية، لكنها، في نهاية الأمر، لا يمكن إلا أن تتحطم حتمًا أمام إرادة الملايين من جماهير الأمة العربية الذين عرفوا كيف يستخرجون أسلحة ومقومات الانتصار من خلال تجارب الشعوب الثورية، وعلى رأسها تجربة الشعب الفيتنامي البطل الذي مرغ أنف الإمبريالية الأميركية بالتراب.

عاش نضال شعبنا الفلسطيني,

والمجد لثوارنا المصممين على النصر.

ملحق:

بيان الجبهة الثالث حول اتفاقية فصل القوات على الجبهة المصرية:

وقد اصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بياناً سياسياً حول اتفاقية فصل القوات التي وقعها السادات وجولدار مائير تحت اشراف كيسنجر وزير الخارجية الامريكية وهذا نص البيان:

يا أبناء جماهير أمتنا العربية,

تتعرض منطقتنا العربية لجمة امبريالية صهيونية شرسة تستهدف إذلالكم واستغلال ثرواتكم وإعادة الوطن تحت سيطرة الامبريالية المباشرة بقادة الولايات المتحدة الامريكية.

وما الخطوة الاستسلامية التي ارتكبها النظام المصري بالاتفاق مع "الصهاينة" والامبرياليين الاميركان إلا تمهيداً لتسليم المنطقة وشعوبها للإخطبوط الامبريالي "الصهيوني", ولا شك أن وقوفنا جميعاً في وجه المنحرفين المستسلمين خطوة ضرورية لاجهاض التسويات القادمة التي ستفتح المجال واسعاً أمام الحركة "الصهيونية" والولايات المتحدة لاستغلال ثروتنا وإغلاق اسواقنا ببضائعها استعبادنا ثقافياً وحضارياً.

إن محاولة إظهار فك الارتباط بين القوات (الإسرائيلية) والعربية على أنه خطوة عسكرية بحتة, هي محاولة خداع واضحة لجماهيرنا لأنها تحمل مضموناً سياسياً انهزامياً ومستسلماً, إضافة لكونها مدخلاً للولايات النتحدة الامريكية للسيطرة على المنطقة.

وحقيقة هذا العبير تكمن في مخاطره السياسية التالية:

- فك ارتباط مصر عن القضية العربية.
- التحايل في قبول الصلح والاعتراف.
- إضعاف الموقف العربي على الجبهات الأخرى.
- إعطاء الفرصة "للصهاينة" والامبريالية بالاستفراد في المواقع العربية.

لقد جاءت هذه الخطوة الاستسلامية لتستبدل الغار الذي كلل جبهات جنودنا الأبطال في تشرين الماضي بالمهانة والذل ولتضرب تصميم الجماهير على السير قدماً على طريق التحرير وتصفية الكيان الصهيوني بؤرة استغلال الجماهير العربية وقاعدة الامبريالية الأمامية لضرب حركات التحرر العربية.

إن النظام المصري الذي شهد سلسلة من التحولات اليمينية اقتصادياً وسياسياً والتي عبرت عن نفسها بالتراجعات الخطيرة عن مكتسبات الجماهير المصرية الاشتراكية وبالمواقف السياسية التراجعية بالتفاوض والتنازل أما (الإسرائيليين) وبفتح الأبوب على مصرعيها للولايات المتحدة الامريكية وشركاتها الاحتكارية.
إن هذا النظام يقف الآن على عتبة التحول إلى نظام رجعي يعزل مصر وجماهيرها عن الأمة العربية بعزل نضالات الجماهير المصرية عن نضالات الأمة العربية, ومهما كانت محاولاته لتمييع نضال الشعب العربي في مصر وغيرها ومهما كانت محاولاته المخزية لتصوير الولايات المتحدة المجرمة بأنها محبة للسلام ومهما كانت محاولاته لفرض التسوية على الجماهير العربية, فإننا على ثقة أن انتفاضة الجماهير على خطوة النظام المستسلم لمخططات الامبريالية, ستعيد للجماهير صورتها الحقيقية ولمصر موقعها الحقيقي في ساحة النضال العربي.
ياجماهير شعبنا,
لقد رفضت الجبهة الشعبية ومعها جماهيرنا الفلسطينية قرار"242" التصفوي ومؤتمر جنيف الاستسلامي وحذرت من استغلال دماء الأبطال على الجبهات العربية على طاولة المفاوضات واليوم إذ تؤكد موقفها الرافض للتسوية المذلة, تطالب الجماهير العربية وحركاتها الوطنية والأنظمة العربية الوطنية الرافضة للتسوسة والاستسلام بأن تقف بحزم وصلابة في وجه الخطوة المذلة, وأن تبدأ العمل الجاد لدفع الطاقات باتجاه المعركة مع العدو الامبريالي "الصهيوني". والجبهة تعاهد جماهيرنا الفلسطينية والعربية بأن تستمر في القتال والعمل يداً بيد مع الحركة الثويرة والعربية عامة والمصرية خاصة من أجل احباط التسوية واستمرار صراعنا القومي مع "الصهاينة" والامبريالية.
لنجند كل الامكانيات لإجهاض التسوية.
لتقف القوى الثورية العربية صفاً واحداً لاستمرار القتال.
لندعم الحركة الثورية العربية المصرية.
وإننا لمنتصرون.
1974-4-19

ملحق

قرار مجلس الأمن "242"

إن مجلس الأمن,
إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطير في الشرق الأوسط,
- وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أرض بواسطة الحرب, والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة أن تعيش فيه بأمان.
- وإ يؤكد أن جميع الدول الأعضاء وبقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق:
أولاً- يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق المبدأين التاليين:

أ- سحب القوات المسلحة (الإسرائيلية) من أراض "النص الفرنسي يقول عن الأراضي" احتلتها في النزاع الأخير.
ب- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف بذلك, وكذلك استقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة.
ثانياً- يؤكد أيضاً الحاجة إلى:
أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.
ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.
ج- ضمان المناعة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق اجراءات بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.
ثالثاً- يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية ايجاد اتفاق, ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً للنصوص والمبادئ الواردة في مشروع القرار هذا.
رابعاً- يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.
هذا هو النص الحرفي للقرار الذي عين الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت بموجبه مبعوثاً خاصاً له هو الدكتور جونار يارينغ في "23" تشرين الثاني "نوفمبر" سنة "1967".

ملحق

قرار مجلس الأمن "338"

وفيما يلي نص المشروع الذي أقره مجلس الأمن رقم "338":
(إن مجلس الأمن
أولاً- يدعو جميع أطراف القتال الحالي إلى وقف إطلاق النار وإلى إنهاء كل نشاط عسكري فوراً على أن يتم ذلك في وقت لا يتجاوز "12" ساعة بعد تبني هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها هذه الأطراف الآن.
ثانياً- يدعو الأطراف المعنية إلى البدء مباشرة بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم "242" بجميع فقراته.
ثالثاً- يقرر وجوب بدء مفاوضات فورية في الوقت ذاته يتم فيه وقف إطلاق النار وتحت رعاية مناسبة بغية تحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط).

ملحق

قرار مجلس الأمن "339"

- بالإشارة إلى قراره رقم "338" (1973) بتاريخ "22" تشرين أول 1973:
1- يؤكد قراره بالوقف الفوري لكافة أشكال إطلاق النار وكل العمليات العسكرية, ويدعو إلى عودة قوات الطرفين إلى المواقع التي كانت تحتلها في لحظة تطبيق وقف إطلاق النار.

2- يطلب من السكرتير العام اتخاذ الاجراءات للإرسال الفوري لمراقبين الأمم المتحدة الموجودين حالياً في الشرق الأوسط, وقبل كل شيء الموظفين الموجودين حالياً في القاهرة.

ملحق

قرار مجلس الأمن "340"

فيما يلي نص مشروع القرار الذي أقره مجلس الأمن الدولي في الخامس والعشرين من تشرين الأول عام 1973:

(أن مجلس الأمن,

إذ يعيد إلى الذاكرة قراره رقم "338" (1973) المؤرخ 22 تشرين الأول 1973 وقراره رقم "339" (1973) المؤرخ 23 تشرين الأول 1973,

وإذ يسجل بأسف ما يذكر عن خرق متكرر لوقف إطلاق النار دون تقيد بالقرارين "338" (1973) و"339" (1973), وإذ يسجل بقلق استناداً إلى تقرير السكرتير العام إن مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لم يتمكنوا بعد من التمركز على جانبي خط وقف إطلاق النار,

1- يطلب أن يتم الامتثال لوقف إطلاق النار الفوري والكامل وأن يعود الفريقان إلى المواقع التي كانا يحتلانها عند الساعة 16.50 بتوقيت غرينتش في "22" تشرين الأول 1973.

2- يطلب من السكرتير العام, كخطوة فورية, أن يزيد عدد مراقبي الأمم المتحدة العسكريين على الجانبين.

3- يقرر أن ينشئ فوراً تحت سلطته, قوة طوارئ دولية تكون مؤلفة من عناصر من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة, غير الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن, ويرجو السكرتير العام أن يرفع تقريراً خلال 24 ساعة يتضمن اقتراحات حول الخطوات المتخذة لهذا الغرض.

4- يرجو السكرتير العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن على أساس مستعجل ومتواصل عن وضع تنفيذ هذا القرار فضلاً عن القرار "338" (1973) و "339" (1973).

5- يرجو جميع الدول الأعضاء أن تتعاون كلياً مع الأمم المتحدة في تنفيذ هذا القرار وكذلك القرار "338" (1973) و"339" (1973).